السلوك الروسي تجاه أزمتي جورجيا-أوسيتيا الجنوبية 2008، وأوكرانيا-القرم 2014

د. إبراهيم يوسف عبيد
أستاذ العلوم السياسية المساعد
جامعة الأقصى-غزة-فلسطين

د. نعمة سعيد سرور
أستاذ العلوم السياسية المساعد
الأقصى جامعة-غزة-فلسطين

ملخص الدراسة

تسعى الدراسة للوقوف على طبيعة السلوك الروسي تجاه مناطق نفوذ الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وعلى وجه الخصوص أزمة أوسيتيا الجنوبية والتدخل الروسي عسكرياً في جورجيا عام 2008، وكذلك السلوك الروسي نفسه تجاه أزمة شبه جزيرة القرم، والتدخل الروسي سياسياً والذي انتهى بضم شبه جزيرة القرم ذات الأغلبية الروسية وانتزاعها من أوكرانيا، من خلال تتبع وتحليل الأدوات والأساليب التي استخدمتها القيادة الروسية تجاه تلك الأزمتين، كما تسعى الدراسة لإبراز أهمية منطقي (القوقاز-بحر قزوين) و (القرم) بالنسبة لروسيا (جغرافياً وتاريخياً واقتصادياً وعسكرياً واستراتيجياً). لذا قسمت الدراسة إلى محاور، هي:

- **المحور الأول: القوقاز والقرم في الاستراتيجية الروسية.**
- **المحور الثاني: جورجيا وأوكرانيا في الاستراتيجية الروسية.**
- **المحور الثالث: السلوك الروسي تجاه ازمتي جورجيا 2008، وأوكرانيا 2014.**

وقد استخدمت الدراسة عدة مناهج، منها: (المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، ومنهج إدارة الأزمات، ومنهج تحليل النظم).

Abstract

The study seeks to determine the nature of the Russian behavior toward the Soviet Union's influence areas (previously) and in particular the South Ossetia crisis and the Russian military intervention in Georgia in 2008, as well as Russian conduct himself towards the Crimea crisis, the Russian intervention politically, which ended the Crimea-majority annexation Russian and extracted from Ukraine to Russia, by tracking and analyzing tools and methods used by the Russian leadership towards those crises. The study also seeks to highlight the logical importance (of the Caucasus-Caspian Sea) and (Crimea) for Russia (geographically and historically, economically, militarily and strategically). So study was divided into themes, namely:

- **The first axis of the Caucasus and Crimea in the Russian strategy.**
- **The second axis: Georgia and Ukraine in the Russian strategy.**
- **Third: Russian behavior toward the crises in Georgia in 2008 and Ukraine in 2014.**

The study used several methods, including: (historical approach, analytical approach, and the approach to crisis management, and systems approach) analysis.

المحور الأول: القوقاز والقرم في الاستراتيجية الروسية.

منذ بداية القرن الواحد والعشرين، تغير اهتمام روسيا بأوروبا، وبالسياسة العالمية تغيراً جذرياً. فحاجة الدولة الى توسيع مساحتها، أو زيادة عدد المزارعين، قد اتسعت، ورفعت القيود عن هجرة البشر من بلد الى آخر. وبدا أن حاجة أوروبا الى روسيا (النفط والغاز)، تفوق حاجة روسيا الى أوروبا. ولكن، تبقى روسيا في حاجة ماسة الى (التكنولوجيا الأوروبية المتطورة). لذا، فهي تمد جسور التعاون مع أوروبا. وقد توجت روسيا هذا التعاون بإنجاز مشروعين اعتبرا من أضخم مشاريع ضخ الطاقة من روسيا الى أوروبا، وهما مشروع "السيل الشمالي"، الذي يمر ببحر البلطيق، ويمتد من " فيبورغ" الروسية الى "غرايفسفالت" الألمانية، ويضخ هذا المشروع سنوياً 55 مليار متر مكعب من الغاز[1]، ومشروع "السيل الجنوبي"، ويمتد من البحر الأسود ومدينة ونوفوروسيسك الساحلية الى "فارنا" الساحلية في بلغاريا، الذي يعرف اليوم باسم "السيل التركي"- خاصة بعدما أغلقت رفضت بلغاريا مرور هذا الأنبوب عبر أراضيها بإيعاز من الولايات المتحدة، ليتحول عبر الأراضي التركية- ويضخ هذا السيل سنوياً 63 مليار متر مكعب من الغاز[2].

وبالتوازي مع الحرص الروسي على تأمين فناءه الخلفي، تسعى الولايات المتحدة لمنافسة روسيا على وراثة هذه المناطق من خلال عدة مشاريع لكي تحقق فوائد جيو- استراتيجية كإنشاء خط أنابيب الغاز "نابوكا"، الذي تدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للحد من الاعتماد على الغاز الروسي. وينقل خط "نابوكا" الغاز من بحر قزوين، عبر القوقاز، الى تركيا، ومنها الى غرب أوروبا. وأما شبه جزيرة القرم فهي في مثابة قاعدة الاسطول البحري الحربي الروسي. إذ

تدعم الولايات المتحدة أوكرانيا في المطالبة بمغادرة القوات الروسية شبه جزيرة القرم، تمهيداً لجعلها منطقة اصطياف وسياحة خالية من الوجود الروسي[3]. وهو ما أسهم في انتقال أوكرانيا الى المعسكر المناوئ لروسيا، وهو ما دفع روسيا إلى زيادة تدخلها في دول البلقان سعياً منها في الاضطلاع بدور أكبر في منطقة البحر المتوسط، خاصة بعد تدخلها في جورجيا، وسيطرتها في أذار/مارس 2014 على شبه جزيرة القرم.

إن محاولات انضمام جورجيا وأوكرانيا الى حلف الناتو، سيخل بميزان القوى، ولن تكون روسيا سعيدة بهذا الانضمام لأن هاتين الدولتين محاذيتان للحدود الروسية، وبالتالي ستصبحان مسرحاً للعبة الاستراتيجية والنزاعات العسكرية المحتملة.

عموماً، البلقان سيظل هو مدار اللعبة الرئيسة بالنسبة لروسيا، ستكون أوكرانيا رهينة هذه اللعبة. فهي منطقة تماس بين المخططات الأوروبية والمخططات الأوراسية. وتتلاقى المصالح الروسية والمصالح الأوروبية في أوكرانيا عبر عملية نقل الغاز من قاع البحر الأسود إلى الدول الأوروبية. ناهيك عن الأهمية الكبيرة التي توليها روسيا لكوسوفو، فإقليم كوسوفو هو قاعدة مثالية لتوجيه ضربات عسكرية الى أهداف معينة في الشرق الأدنى. وفي مقدور القوات الأمريكية السيطرة على الطرق الجنوبية ووضع يدها على موارد الطاقة الى أوروبا من الشرق الادنى، ومن منطقة ما وراء القوقاز عبر تركيا وقناة السويس، ومن بلغاريا والبلقان مما سيحقق للولايات المتحدة الولايات المتحدة مكاسب جيو- استراتيجية واقتصادية كبيرة، وهو ما تسعى روسيا لمنع تحقيقه أمريكياً.

اعتماداً على ما سبق، ستتناول الدراسة بالتفصيل أهمية منطقتي القوقاز والقرم، دورهما ومكانتهما في تحقيق اهداف روسيا وحماية مصالحها الاستراتيجية.

1. منطقة القوقاز:

جغرافياً: القوقاز أو القفقاس هي المنطقة الجبلية الواقعة بين بحر قزوين والبحر الأسود وتقسمها جبال القوقاز، تتشارك فيها الجمهوريات الجنوبية لروسيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان، يعيش في تلك البلاد نحو 33 مليون نسمة، وهي بلاد غنية بالموارد الطبيعية منها النفط والفحم والغاز الطبيعي. بالإضافة إلى المواد المعدنية مثل الحديد والمنغنيز والنحاس والرصاص والتنجستن والزنك[4].

ويتألف القوقاز من منطقتين: منطقة تضم ثلاث دول استقلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وهي، جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، ومنطقة أخرى تسمى بالقوقاز الروسي، وهي تتألف من (كراسنودار كراي، ستافروبول كراي، أديغيا، قراتشاي-تشيركيسيا، قبردينو-بلقاريا، الشيشان، إنغوشيا، أوسيتيا الشمالية وداغستان). كما يضم القوقاز ثلاث دول أعلنت استقلالها وغير معترف بها دوليًا وهي: (أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية وقرة باغ)[5].

من الظواهر الطبيعية الأخرى لجغرافية إقليم القوقاز، هو جوارها لبحر قزوين الذي يعطيها أهمية جغرافية بالغة، فهو يعد أكبر جسم مائي مغلق في العالم، يبلغ معدل طول هذا البحر حوالى 1200 كلم، ومعدل عرضه 300 كلم تقريباً، أما عن عمق البحر فالأجزاء الشمالية منه ضحلة جداً مع متوسط عمق لا يزيد على الخمسة أمتار[6]، بينما يبلغ العمق في وسطه أكثر من 500 متر، ثم يزداد العمق إلى 1025 متر نحو الجنوب. يتدفق ما يقارب الـ 130 نهراً كبيراً وصغيراً ليصب في قزوين أغلبها شماله وعلى سواحله الغربية وأكبرها الفولغا. تزود الأنهار الخمس الكبرى التي تصب في قزوين البحر بـ % 90 من مياهه العذبة وهي بعد الفولغا؛ كورا، تيريك، أورال، وسولاق، وتتكفل الأنهار الإيرانية الصغيرة

بتزويد البحر بباقي المياه[7]. ويقع بين أوروبا وأسيا إلى الشرق من جبال القوقاز وتحد بحر قزوين من الشمال والشمال الشرقي دولة كازاخستان، ومن ناحية الجنوب الشرقي دولة أذربيجان، ومن ناحية الغرب والشمال روسيا الاتحادية[8].

استراتيجياً: تشكل منطقة القوقاز أهمية استراتيجية، وهي محط أنظار قوى متعددة، حيث اندلعت نزاعات مسلحة كثيرة ومعقدة بمنطقة أوسيتيا الجنوبية في جورجيا، وهي غالباً ما تشهد نزاعات بين مكوناتها الإثنية المتعددة[9]. فالنسبة لروسيا، بدأ الاهتمام واضحاً بمنطقة القوقاز منذ مطلع القرن الثامن عشر من قبل القياصرة، لأن منطقة القوقاز اعتبرت مجالاً حيوياً لروسيا القيصرية، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها:[10]

- مجال التوسع الرئيسي للإمبراطورية الروسية مقارنة بحدودها من الغرب والشمال والشرق.
- انها منطقة عمق جغرافي مهم ضد الغزوات القادمة من الشرق ومن الغرب.
- أنها منطقة تماس مع تركيا وايران وافغانستان وبقية دول الشرق الأوسط.

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، مرحلة جديدة، إذ بادرت دول منطقة القوقاز للاستفادة من التغيرات التي رافقت تفكك الاتحاد السوفياتي، وبدات بالتحرك من أجل تحقيق تلك الغاية، وبالفعل تم لها ذلك، فقد أصبحت الكتلة القوقازية الواقعة في جنوب غرب روسيا عبارة عن ثلاثة دول رئيسية (أرمينيا- جورجيا- أذربيجان) بينما بقي القوقاز الشمالي تحت الهيمنة الروسية ودخل حروباً جديدة بغية الحصول على الاستقلال، فكانت حرب أبخازيا 1992-1996، والحرب الشيشانية الأولى 1993-1994، والثانية 1999-2009، والحرب على جورجيا واسيتيا الجنوبية 2008[11].

شعر الروس بخطورة التغيرات التي طرأت على إقليم القوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفياتي على مصالحهم الاستراتيجية، ولم يكف الرئيس الروسي الأسبق "بوريس يلتسن" 1991-1999م عن التحذير من الوضع الجديد، ففي اجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي في آب/أغسطس 1997 أعلن: "أن المنطقة ما برحت تنطوي على خطر الانفجار، وأن هناك عدداً من المؤشرات الجديدة يمكن أن تعوق السلام فيها، وأن منطقة القوقاز تتقاطع فيها مصالح دول عديدة، وأن مواقع روسيا في هذه المنطقة بدأت تضعف"[12]. وكان باستمرار يذكر "لقد أعلنت واشنطن منطقة القوقاز منطقة مصالح أمريكية"، وأكد في مقابلة صحفية قبل تركه الرئاسة بأيام قائلا: "لا يمكننا التغاضي عن الضجة المثارة حول موارد الطاقة في بحر قزوين"، واعترف بأن "النفوذ الروسي يضمحل في هذه المنطقة وأصبحت سلامتنا على المحك". وأما رئيس الوزراء الروسي "فلاديمير بوتين" فقد صّرح في 27 شباط/فبراير 2007 ، خلال مؤتمر ميونخ حول الأمن، قائلاً: "إن منظمة حلف شمال الأطلسي تستهدف روسيا، وأنها لم تعد من وجهة نظر الروس ملتزمة بالتعايش السلمي ولم تف بوعدها بعدم التوسع" شرقاً"[13]، وكان يقصد نشاطات الحلف المتزايدة في دول القوقاز.

واستكمالاً للأهمية الاستراتيجية لإقليم القوقاز بالنسبة لروسيا، فهو يعتبر ممراً تستطيع من خلاله روسيا التحرك بسرعة لمواجهة الأخطار الخارجية، فوقوع منطقة القوقاز في أيدي قوى أجنبية، أو حدوث فراغ فيها يعني تلقائياً وقوع تهديد مباشر للأمن والسلام والاستقرار الداخلي الروسي، لذلك كانت الهيمنة على منطقة القوقاز أحد الأهداف المهمة التي سعت روسيا لتحقيقها منذ القرن الثامن عشر، كذلك فمن خلاله تستطيع روسيا إلى الوصول لحلم المياه الدافئة الذي ظل هدفاً ومسعى استراتيجيين روسيين، لذلك تعد القوقاز منطقة القوقاز منطقة جغرافية واستراتيجية مهمة

بالنسبة لروسيا، ومن الطبيعي أن تهتم بها روسيا كمنطقة متاخمة لضمان حدودها الجنوبية وأمنها الاستراتيجي، وخاصة وأن حدود القوقاز متاخمة لحدود روسيا، بالإضافة إلى العلاقات التاريخية بين الشعوب القوقازية والشعب الروسي[14]، ناهيك عن منطقة جنوبي القوقاز التي تضم دول (أذربيجان وجورجيا وأرمينيا) تشكل منطقة عازلة ما بين الجزء الشمالي من القوقاز والتابع لروسيا والعالم الاسلامي الواقع إلى الجنوب منه[15]. بمعنى آخر، أن الجوار الجغرافي لروسيا يشكل أهمية بالغةً في أجندات السياسة الخارجية الروسية، فقد أكد القادة الروس دوماً على ضرورة بقاء مجال النفوذ الروسي في الخارج القريب الذي يضم أراضي الاتحاد السوفيتي سابقاً وحذروا من خطورة التدخلات الخارجية.

لذا، عملت على إعادة رسم سياستها بما يمكنها من إبعاد الخطر أو الحد منه ,وبذلك كان خيارها ,جورجيا كحلقه في الصراع الجديد، باعتبارها المجال الحيوي لها في الجنوب، كما إنها أوصلتها إلى مياه البحر الدافئة. أبدت روسيا، وما زالت تبدي اهتماما أكثر بالقوقاز عسكرياً وسياسياً واقتصادياً[16]. وقد وضعت روسيا أعينها على القوقاز منذ عصر روسيا الكييفية (نسبة إلى كييف عاصمة أوكرانيا حالياً) وفي عصر الإمارة الموسكوفية في بداية التاريخ القيصري كان محط الأنظار الروسية على الشيشان وداغستان في الأساس .ومضى الاهتمام على محورين متوازيين ,الأول يهدف التوسع التدريجي البطيء للأراضي الروسية نحو الغرب بالاستعانة بالنشاط الفاعل لقبائل (القوزاق) الموالين لروسيا على الأراضي القوقازية .والمحور الثاني للتوغل الروسي في أراضي القوقاز والذي ارتبط بجورجيا .فعندما وقعت جورجيا بين مخلبي إيران وتركيا استعانت بروسيا ,هذا مكن روسيا من التوغل أكثر في إقليم القوقاز[17].

ما يميز منطقة القوقاز وجود بحر قزوين الغني بموارد الطاقة كالنفط، والغاز كما يضاف اليها مورد طاقة بشري، هو "الكافيار" أو بيض السمك، وذلك كما يأتي وفق آخر التقديرات[18]:

- **النفط:** اكتشف النفط في منطقة بحر قزوين منذ قرون عديدة. إلا أن أذربيجان الدولة المشاطئة تم اكتشاف النفط فيها منذ العام 1846، وحتى مطلع القرن العشرين كانت حقول نفط باكو في أذربيجان تؤمن أكثر من نصف الإنتاج العالمي .وتشير آخر التقديرات الى وجود أكثر من 250 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج من منطقة حوض البحر، يضاف اليها حوالى 200 مليار برميل من الاحتياط المحتمل.
- **الغاز الطبيعي:** يقدر احتياطي دول منطقة بحر قزوين بحوالي 232 تريليون قدم مكعب من الغاز، ويحتل البحر المرتبة الرابعة بعد روسيا وإيران وقطر بحجم احتياطه من هذه المادة التي تشكّل مع النفط الخام نقطة جذب للكثير من الدول الكبرى، وشركات البترول التي تسعى الى استخراجه، واستثماره، وتمديد خطوط الأنابيب لنقله الى الخارج. وهذا ما يشكّل نقطة صراع وخلاف بين دوله والدول الأخرى المستوردة أو المستثمرة وخصوصاً روسيا والصين، وتركيا، وإيران، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية.
- **الكافيار:** ويعرف "بالألماس الأسود" أو "اللؤلؤ الأسود"، وذلك نظراً الى لونه وارتفاع ثمنه.

مع تزايد أهمية حوض قزوين كمنطقة ذات ثقل سياسي واقتصادي، ازدادت حدة المنافسة العالمية السياسية والتجارية بين الدول الكبرى لإيجاد موطئ قدم، للسيطرة على هذه الموارد والثروات. فروسيا وإيران لديهما منافذ أخرى، لذلك فإن الدول الثلاث (أذربيجان وكازاخستان، وتركمانستان) تحتاج الى مدّ أنابيب للنفط والغاز لإيصال إنتاجها الى الخارج، وهي حكماً تحتاج الى كل من روسيا وإيران، لكن روسيا وهي وريثة الاتحاد السوفياتي السابق تمتلك هذه الخطوط وتمرّ عبر أراضيها ومنها الى البحر الأسود أو الى أوروبا مباشرة وهي التي تتحكم بمرور الطاقة، وقد استفادت

من ذلك كثيراً سواء من حيث الأسعار، أم من حيث فرض الشروط السياسية المناسبة لها على دول الإنتاج أو دول الاستهلاك وهذا ما دفع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الى بناء شبكات أنابيب جديدة لا تمر عبر روسيا أهمها خط باكو- تبليسي- جيهان (في تركيا) ويصب في البحر المتوسط وقد بدأ يعمل العام 2006، كما أن العمل في مدّ خطوط أخرى ما زال قائماً. ومع أن أقصر الطرق من بحر قزوين، وأقلها كلفة تمرّ عبر إيران وصولاً الى الخليج العربي، إلا أن الولايات المتحدة منعت المستثمرين من اللجوء الى استخدام هذا الطريق لأسباب سياسية واقتصادية ضد إيران؛ ولعل في هذا التوجّه يكمن أحد جوانب الملف النووي الإيراني أو إحباط التوجهات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي لإيران ومنعها من تحقيق مكاسب ونفوذ داخل جمهوريات آسيا الوسطى، والحيلولة دون بروز قوة استراتيجية كبرى ما بين بحر قزوين والخليج. وأمام هذا الواقع الروسي والإيراني ووقوف دول الغرب بوجه محاولة استحواذهما على خطوط النقل والأنابيب، سارعت تركيا الى محاولة اقتناص الفرصة ومدّ الأنابيب في أراضيها طمعاً في الحصول على قطعة من هذه "الكعكة الذهبية"، كما تسعى مع إيران الى مدّ أنابيب الغاز عبر أراضيها أيضاً لإيصالها من جهة نحو أوروبا، ونحو دول الشرق الأوسط كسورية ولبنان والأردن وفلسطين من جهة ثانية[19].

فمنذ تسعينيات القرن الماضي سعت الولايات المتحدة الأميركية للاستحواذ على هذه المنطقة لإيجاد مصادر طاقة بديلة عن نفط الخليج أو لتقليل الاعتماد عليه، كما أنها تسعى لإيجاد مواطئ قدم ونفوذ في دول آسيا الوسطى بمساعدتها على استخراج هذه الموارد ونقلها، وبذلك تقطع الطريق على عودة الهيمنة الروسية على هذه الدول، وتتحكم بإنتاج الطاقة وأسعارها في وجه دول منظمة "أوبك" النفطية، كما أنها تقطع الطريق على الصين الصاعدة اقتصادياً والمتعطشة لكل نقطة نفط، أو غاز لتنمية صعودها[20]. كذلك تمنع إيران من مدّ نفوذها الى دول آسيا الوسطى وتقطع طريق اتصالها بروسيا.

تحتل منطقة بحر قزوين أهمية كبيرة في الحسابات الاستراتيجية الروسية ، ويعود التواجد الروسي في المنطقة الى قرن ونصف من الزمان، اذ كانت تتحكم بالمنطقة منذ عهد روسيا القيصرية ، فالاتحاد السوفيتي السابق، الذي ترى روسيا نفسها الآن بأنها وريثه، كما تعد نفسها الدعامة الاساسية للوضع القيادي في المنطقة، وتمتلك الكثير من عوامل التأثير على دول المنطقة[21]. فروسيا هي إحدى اقوى دولتين في المنطقة الى جانب إيران، وتدرك بشكلٍ كبير أهمية المنطقة في حساباتها من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية والجغرافية الفريدة، وأن السيطرة عليها تتيح لروسيا نفوذاً للتأثير على الأراضي الشاسعة التي تمتد من البحر الأسود الى الأراضي العربية، كما ترى فيها مسرحاً للتنافس والصراع على ثروات ومصادر الطاقة في المنطقة بين القوى الاقليمية والدولية النافذة.

وسعت روسيا الى ترسيخ نفوذها في منطقة قزوين بما يضمن هيمنتها في إطار سياسة توسعية تحافظ على تأثيرها خارج إطار حدودها الجغرافية. لذلك، وضعت استراتيجية للسيطرة على أربع دول رأت انها حاسمة لخططها في أن تصبح قوة عالمية من جديد، وتلك الدول هي: أوكرانيا، بيلاروسيا، كازخستان، وجورجيا، ويندرج هذا التوجه الروسي في إطار خطة دفاعية أيضاً[22]. بمعنى آخر، اتجهت روسيا لتحقيق جملة من الأهداف يأتي في مقدمتها احتواء وتطويق النفوذ الأمريكي, والإفادة من ثروات المنطقة في إعادة الاقتصاد الروسي إلى سابق عهده, إلى جانب الأهداف العسكرية التي تتمحور بعودة التركة العسكرية السوفيتية إلى روسيا على اعتبار أنها الوريث الوحيد لما خلفه الاتحاد السوفيتي من قوة عسكرية على أرض هذه الجمهوريات, ثم أهداف سياسية التي تنطلق من الرؤية الروسية إلى المنطقة, والتي تمثل الحديقة الخلفية لروسيا ويجب إخضاعها للنفوذ والسيطرة الروسية, ومنع نفوذ أي قوة أخرى إليها[23].

إذ أن روسيا تعد دولة ممتدة بدون حواجز طبيعية تحمي حدودها، لذلك فإن العقيدة العسكرية الروسية تعتمد في أساس دفاعها على التمدد لخلق مناطق عازلة لحدودها الجغرافية من أجل حمايتها والدفاع عنها. كما دخلت أذربيجان في الاستراتيجية الروسية كنقطة صراع وتنافس في منطقة بحر قزوين مع الغرب، في مجال القواعد العسكرية ومجالات الطاقة كونها تمتلك مخزوناً هائلاً من الغاز والنفط، وتقع في منطقة جغرافية هامة تحجز وسط آسيا عن أوروبا وتسعى روسيا لتحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح في منطقة بحر قزوين، يمكن إجمالها بما يلي[24]:

1. ضمان الاحتياطي النفطي اللازم لمسيرة التنمية الاقتصادية، لاسيما أن حصتها من الميزان النفطي الاحتياطي العالمي تقارب 6%، و35% من الغاز الطبيعي، الأمر الذي يحتم عليها ايجاد وسائل اكثر فاعلية لتأمين حقول النفط والغاز ومحاولة السيطرة على خطوط نقلها.
2. الوضع الجغرافي الخاص الذي تحتله منطقة قزوين وآسيا الوسطى بالنسبة لروسيا، الذي يدفع موسكو لحماية أمنها، فترى فيه حلقة مهمة في محيط الأمن الروسي.
3. تسعى روسيا وتتمسك بضرورة مرور أنابيب نقل النفط والغاز من دول قزوين عبر أراضيها ومرافئها، كونها تشكل أحد أهم عناصر الصراع بين الدول المتنافسة في المنطقة، ويشكل ورقة استراتيجية مهمة للدولة التي تمتلكها وبخاصة الفوائد الاقتصادية التي ستحصل عليها.
4. حماية الاقليات الروسية المنتشرة في دول المنطقة، ووقف تدفق موجات المهاجرين منهم الى روسيا ، الذين يقدر عددهم الاجمالي ما بين 9 الى 17 مليون شخص، ما قد يسببه ذلك من المشكلات الداخلية لروسيا.
5. تسعى روسيا إلى ضمان عدم تجاوز الصراعات داخل افغانستان الى دول آسيا الوسطى ومنطقة قزوين قبل أن تصل الى الأراضي الاتحاد الروسي.
6. تهدف روسيا الى الحد من انتشار الحركات الاسلامية في المنطقة، كونها تعتبر تهديداً أساسياً لأمنها وفقاً لرؤيتها، فربما تتمدد هذه الحركات وتنتقل إلى داخل روسيا التي تحارب المسلمين في الشيشان وبعض المناطق الاخرى. لذلك، عملت روسيا للتأكد من عدم وصول الحركات الإسلامية في المنطقة الى درجة من القوة والانتشار يؤهلها إلى التعرض بفاعلية للمصالح والنفوذ الروسيين في مختلف انحاء المنطقة.
7. تهدف روسيا إلى تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية عبر استعادة التوازن السياسي والاجتماعي في منطقة آسيا الوسطى وقزوين والقوقاز، وتعمل على الحد من السعي الغربي والأمريكي الدؤوب للانفراد بالمنطقة ومحاولة جر بلدانها الى السير في فلكها.

وشكّل صعود بوتين إلى السّلطة رافعة للاقتصاد الرّوسي الّذي نجح في تحقيق نسب نمو عالية خلال سنوات متتالية نتيجة ارتفاع أسعار النّفط والغاز الّذي استفادت منه الحكومة الرّوسيّة باتّجاهين[25]:

الأوّل، عبر صادراتها النّفطيّة.

الثّاني، عبر إعادة تصدير شحنات الطّاقة القادمة من قزوين والقوقاز وهو ما سمح للحكومة الرّوسيّة بتمويل خططها الاقتصاديّة.

من هنا كان الإصرار الرّوسي دائمًا على العمل على بقاء الأراضي الرّوسيّة الممر الأساسي وشبه الوحيد لمصادر الطّاقة القادمة من آسيا الوسطى وقزوين. أمام هذا الواقع لا تبدو روسيا مستعدّة للتّنازل في هذه المسألة, وبحسب الكاتب مارشال غولدمان فإنّ موسكو تخوض "مباراة شطرنج عظمى" تسعى خلالها للتّصدّي لمحاولات الولايات المتّحدة بناء

خطوط أنابيب تتجاوز موسكو. وانطلاقًا مما تقدّم يظهر أن روسيا تملك العديد من الأوراق الرابحة لتبقى اللاّعب الأوّل في هذه المنطقة, على الأقل في المستقبل المنظور.

2. منطقة القرم:

تاريخياً: شبه جزيرة القرم هي أرض التتار تاريخياً، بلغ عدد سكانها حوالى ستة ملايين نسمة في العام 1886 وتقلص هذا العدد إلى 850 ألف نسمة في العام 1941 وإلى 450 ألف نسمة في العام 1946 بسبب عمليات القتل والتهجير التي مارسها ستالين ضد التتار[26]. وتعتبر جزءاً من الامبراطورية الروسية ولاحقاً من الاتحاد السوفيتي . وكانت روسيا قد استولت على القرم أصلاً في أواخر القرن الثامن عشر عندما دحرت جيوش الامبراطورة الروسية (كاثرين الثانية) تتار القرم الذين كانوا متحالفين مع العثمانيين، وذلك بعد حروب دامت عدة عقود في عام 1783[27]. ولشبه جزيرة القرم أهمية بالغة بالنسبة إلى روسيا المعاصرة لأن ذلك يعني السيطرة على البحر الأسود والمناطق المطلة عليه. ولم تصبح روسيا دولة عظمى بغض النظر عن توسعها إلا بعد ضمها للأراضي المتاخمة للبحر الأسود، بما فيها شبه جزيرة القرم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر[28]. واختارت بريطانيا وفرنسا بالتعاون مع العثمانيين شبه جزيرة القرم- بالذات لإجراء أول عملية انزال بحري واسع النطاق في عامي 1856-1857م بهدف طرد روسيا من شبه الجزيرة وقاعدتها البحرية سيفاستوبول، ومنعها من حق امتلاك أي أسطول بحري في البحر الأسود[29].

جغرافياً وديمغرافياً: هي جمهورية ذات حكم ذاتي ضمن جمهورية أوكرانيا، تقع جنوب البلاد ويحيط بها البحر الأسود من الجنوب والغرب، ويحدها من الشرق بحر أزوف، ومساحتها 26.000 كم2، وسكانها مليوني نسمة وفقًا لتعداد 2001، والقرم كلمة تركية تعني القلعة أو الحصن، وارتبط هذا الإقليم بالعثمانيين خلال دولة "خانات تتار القرم" التي تأسست عام 1430، واستمرت هناك لنحو أربعة عقود قبل أن تُسقطها الإمبراطورة كاترين الثانية عام 1783، التي شرعت بعد ذلك بتهجير أعداد كبيرة من مواطنيها الروس إلى هناك .ويُعد التتار الذين سكنوا شبه جزيرة القرم من القرن الثامن الميلادي من الشعوب التركية، وعانوا في بداية الحقبة السوفياتية من الملاحقة واغلاق مساجدهم وحظر شعائرهم الدينية.[30] ومن أهم مدنها هي العاصمة سيمفروبل، وكان اسمها فيما مضى (آق مسجد) أي المسجد الأبيض قبل أن يستولي عليها الروس. عاصمتها مدينة (بخش سراي) عندما كانت خاضعة لحكم التتار[31]، ومن مدنها المهمة يالطا الذي اشتهر باحتضانه اجتماعاً تاريخياً عقد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة المانيا النازية عام 1945 لرئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت ورئيس الاتحاد السوفياتي جوزيف ستالين ورئيس وزراء بريطانيا آنذاك ونستون تشرشل لبحث تقاسم أوروبا. ومدينة سيفستوبول الذي يؤوي أسطول الاتحاد السوفييتي الضخم، والذي أصبح محل نزاع بين روسيا وأوكرانيا. ومدن أخرى أقل أهمية، مثل: كيرشوفيادوسيا وبيلاغورسك وسوداك وجانكوك[32].

تقع شبه جزيرة القرم في شمال البحر الأسود، ولا تتصل بالبر القاري إلا من خلال شريط ضيق من جمة الشمال . ويمتد من جمتها الشرقية شريط أرضي يكاد يتصل بالأراضي الروسية. وتمتد بينه وبين بحر آزوف الذي يحدها من الشرق. وتطل على خليج كرشينسكي الذي يصل بحر آزوف والبحر الأسود، ويربطها باليابس برزخ ضيق في شمالها تمر عبره خطوط المواصلات وتحيط بها مياه البحر الأسود من الجنوب والغرب. طبيعة أرضها سهلية مستوية في معظم مساحتها وتتناثر بعض البحيرات في سواحلها الشمالية والغربية، وتكثر التعاريج بسواحلها الشمالية، وتتعدد الخلجان في جنوبها وغربها، حيث توجد الموانئ، وترتفع أرضها في النطاق الجنوبي، حيث أعلى قممها في جواراورومان كوش، وتصل

إلى 1540 متر. تتمتع القرم بموقع استراتيجي هام وفيها من الثروات الطبيعية مثل: النفط، والفحم الحجري والغاز الطبيعي والنحاس والحديد ومن الثروات الزراعية مثل: القمح والفواكه[33].

كان التتار يشكلون غالبية سكان القرم في مطلع القرن الماضي ولكن الحروب التي شهدتها المنطقة وسياسات جوزيف ستالين السكانية القائمة على النفي والتهجير أدت بالتتار ان يتحولوا ألى أقلية وباتو يشكلون 12% من نسبة السكان البالغ عددهم 2 مليون نسمة، في حين تبلغ نسبة الروس 58% ويليهم السكان ذوو الأصول الأوكرانية بنسبة 24%[34].

ووفقاً للإحصائيات الأوكرانية لعام 2001، يبلغ عدد سكان القرم 2.033.700 نسمة تتكون التركيبة السكانية من عده مجموعات عرقية: روس 58.32%، أوكرانيون 24.32%، تتار القرم 12.1%، بيلاروس 1.4%، تتار 0.54%، يهود 0.22%، يونانيون 0.15%، ويشكل المسلمين النسبة الأكبر ضمن مناطق أوكرانيا، وتوجد أقليات أخرى مثل، ألمان البحر الأسود، طليان القرم، غجر، بلغار، بولنديون، آذر، كوريون ويونانيون. وفقاً للإحصائيات، يتكلم 77% من سكان القرم اللغة الروسية لغته الأم، و 11.4% اللغة التتارية، و10.1% اللغة الأوكرانية. وتُستخدم اللغة الروسية في المؤسسات الحكومية في القرم. وكانت هُناك محاولات لاستخدام اللغة الأوكرانية في المؤسسات الحكومية والتعليمية ولكنها نجحت بنسبه أقل في القرم مُقارنة مع مناطق أخرى من أوكرانيا[35].

استراتيجياً: ظل القرم لسنوات طويلة وطناً لقبائل البدو من آسيا الوسطى، ودائرة الصراع لقرون عدة بين قوى مختلفة من بينها سكان جنوة والبندقية والرومان والبيزنطيون والعثمانيون وبالطبع الروس للسيطرة على شبه الجزيرة بسبب أهميتها الجيواستراتيجية المتمثلة بتحكمها في البحر الأسود وامتلاكها مدخلا على مضيق البوسفور والبحر المتوسط[36].

وكانت القيادة الهتلرية إبان الحرب العالمية الثانية تعلق آمالاً كثيرة على القرم بصفتها رأس جسر هام للتوغل إلى آسيا والشرق الأوسط. وكانت جزيرة القرم آنذاك جزءً من أراضي جمهورية روسيا. لكن، بعد انضمام تركيا عام 1952 إلى حلف الناتو فقدت قاعدة سيفاستوبول أهميتها نظراً لاحتمال إغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل. وربما كان هذا العامل أحد الدوافع الذي جعل الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي "نيكيتا خروشوف" يهدي شبه الجزيرة وقاعدتها البحرية لجمهورية أوكرانيا السوفيتية عام 1954 واضطرت روسيا طوال أكثر من عقدين للقيام بمناورات سياسية لإبقاء أسطولها بالبحر الأسود في سيفاستوبول في القرم، وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات مع الحكومات الأوكرانية التي كانت تتغير من وقت إلى آخر[37]. وقد وقعت الاتفاقية الأخيرة من هذا النوع في نيسان/أبريل عام 2010 بمدينة خاركوف الأوكرانية بين الرئيس الروسي آنذاك دميتري مدفيديف والرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا، والتي تقضي ببقاء الأسطول البحري الروسي في القرم لغاية عام 2042 مقابل دفع روسيا مبلغ 100 مليون دولار سنويا، وتنزيل سعر الغاز المصدر إلى أوكرانيا بنسبة 30% [38].

وتحتل شبه جزيرة القرم أهمية كبيرة لأمن روسيا الاستراتيجي؛ كونها تحتوي على ميناء "سيفاستوبول" الذي يضم أكبر أسطول بحري روسي؛ ورمز للقوة البحرية الروسية، كما وتشكل قاعدة للانطلاق إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والتي كانت تشكل هاجساً للحكام الروس على مر التاريخ، كما أنها تؤمّن التواصل مع القاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري عبر المضائق[39].

يقول مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق" "بريجنسكي": "إن روسيا إذا فقدت أوراسيا، فعليها أن تنسى أنها ستصبح قوة عظمى في العالم . وأوكرانيا في قلب أوراسيا، ومن يسيطر على هذا القلب يتمكن من السيطرة على العالم، حيث مركز الطاقة والمواصلات البرية والبحرية بين آسيا وأوروبا، ولهذا من الصعب على روسيا ترك أوكرانيا، أو التخلي عنها للغرب"[40].

ورغم أن الصراع في أوكرانيا بين الغرب وروسيا يزداد سخونة، إلا أنّ من الواضح أن الغرب لا يملك الكثير من الأوراق الرابحة في مواجهة روسيا التي تملك فائضاً من أوراق القوة. فالغرب الذي يطلق التصريحات التصعيدية المحذرة لروسيا من التدخل عسكرياً في أوكرانيا، ويهدد بعزل روسيا إذا ما أقدمت على ذلك، يجد نفسه عاجزاً عن ترجمة هذه التهديدات إلى أفعال **لأسباب عدة:**

1. أوكرانيا تعاني من أزمة اقتصادية متفاقمة، وهي بحاجة إلى دعم اقتصادي ومالي عاجل جداً، وإلا واجهت الإفلاس، وهذا يتطلب عشرات المليارات من الدولارات، وهو ما طالب به الرئيس الجديد المؤقت لأوكرانيا الغرب . والدول الغربية غير قادرة على توفير مثل هذا الدعم، فهي تعاني من العجز المالي والعديد منها غارق في الديون، منها ما هو أفلس اليونان، ومنها ما هو يواجه خطر الإفلاس اسبانيا وايرلندا وإيطاليا، وبالتالي إذا ما كانت هناك أموال لدى الدول المقتدرة مالياً مثل ألمانيا، فستكون لدعم هذه الدول، وليس لأوكرانيا.
2. أوروبا، وفي الطليعة الولايات المتحدة، ليس في وارد الدخول في مواجهة عسكرية مع روسيا، فمن جهة كل الظروف العسكرية لمصلحة روسيا التي توجد قواتها في البحر الأسود وجزيرة القرم بموجب اتفاقيات، ولها حدود طويلة مع أوكرانيا، وتستطيع خلال وقت قصير السيطرة على المناطق الشرقية والجنوبية، حيث تملك تأييداً كبيراً لدى السكان.
3. أوروبا والولايات المتحدة لا تمتلك القدرة المالية للإنفاق على حرب مكلفة الموازين فيها ليست لمصلحته، وهو قرر الانكفاء عن شن الحروب البرية، بعد فشلها في العراق، وأفغانستان.

المحور الثاني: الاستراتيجية الروسية تجاه جورجيا وأوكرانيا.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لجورجيا وفق المنظور الروسي:

تاريخياً وسياسياً: بدأ الاهتمام الروسي بجورجيا في أواخر القرن السابع عشر، عندما تكونت في موسكو جالية جورجية لعبت دوراً كبيراً في التقارب الروسي- الجورجي، وفي الربع الأول من القرن الثامن عشر، وجد الملك "فاختانغ السادس" في روسيا ملاذاً لهم، ثم وقعت روسيا مع جورجيا اتفاقية "جورجيفسك" عام 1783، والتي نصت على خضوع "كارتلي" و "كاخيتي" للحماية الروسية، إذ وقع القيصر الروسي "بوليس الأول" في 22 كانون الأول/ديسمبر 1800 على إعلان ضم جورجيا إلى الامبراطورية الروسية[41].

وبعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، أعلنت جورجيا استقلالها في 26 أيار/مايو 1918، وفي العام 1921 غزا الاتحاد السوفيتي جورجيا وانهى استقلالها، وقامت موسكو عام 1936 بتكوين كيان سياسي جديد جنوب القوقاز عرف باسم "جمهورية عبر القوقاز" شملت: (جورجيا- أرمينيا- وأذربيجان)[42].

في ستينيات القرن الماضي، بدأت حركة المعارضة الجورجية تكتسب شعبية كبيرة لاستعادة الدولة الجورجية، إلا أن النظام السوفياتي قسم جورجيا إلى ثلاثة كيانات مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي، هي: "أبخازيا- أوسيتيا الجنوبية- أدجاريا"[43]، وفي العام 1989 تدخلت القوات السوفياتية الخاصة لوقف التصفيات العرفية بعد حركة احتجاج قام بها

آلاف الطلاب الأبخاز احتجاجاً على قرار الاساتذة الجورجيين في جامعة "سوخومي" وتأسيس فرع في العاصمة "تبليسي"، وقررت موسكو وضع أبخازيا تحت إشرافها المباشر. وفي أب/أغسطس 1990 أعلن السوفيات استقلال أبخازيا عن جورجيا[44].

أما أوسيتيا، فقد أصبحت بعد نجاح الثورة البلشفية 1917 جمهورية داخل روسيا، وانضمت إلى الاتحاد السوفيتي في العام التالي، وفي العام 1922 قسم اقليم أوسيتيا الى قسمين، الاول جنوبي وأُلحق بجورجيا، والثاني شمالي وضم للاتحاد السوفياتي وبدأت خطوات الانفصال عن جورجيا في 9 نيسان/ابريل 1991، حيث انتخب الجورجيين "غامسا خورديا" رئيساً لجورجيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي رسمياً[45].

جغرافياً: تقع دولة جورجيا على السفوح الجنوبية لجبال القوقاز، يحدها من الشمال داغستان، الشيشان، إنغوشتيا، أوسيتيا الشمالية، قبردينو- بلغاريا، قرة تشاي ـ شركسيا، وكراسنودار كراي، ومن الجنوب الشرقي أرمينيا ومن الجنوب أذربيجان ومن الجنوب الغربي تركيا، ومن الغرب البحر الأسود[46]. ويتسم الإقليم بأنه الرابط بين بحر مغلق- يشكل مكمن للثروة وهو في الوقت نفسه منتج لها وهي ثروة استراتيجيه للقوى العظمى والكبرى وللعالم بأكمله- وبين بحر يمثل المصب لهذه الثروة تنقل منه إلى هذه الدول. موقع جورجيا هذا جعل رقعتها الجغرافية مصدر ثروتها، وليس لما في باطنها فحسب، بل هيأ لها موقعها من امكانية الثروة حيث وظّفت مكمن ثروتها "الموقع" ليس بتحريك الثروة مادياً، بل من خلال تقديم الخدمات من داخل حيزها الجغرافي لتسهيل استثمار الثروة الموجودة خارج حدود رقعتها الجغرافية .وبهذا السلوك استثمرت جورجيا موردها المعنوي "موقعها" وسيلة لأن تصبح الثروة النفطية مصدر قوه يطلبها الآخرون، وهي بهذا شكل موقعها مصدر ثروتها لأنها دولة لا تملك المقومات المادية للثروة "النفط" ولما للموقع من تأثير في سلوك الدول، وبالذات الدول التي يكون موقعها هو موردها الرئيس الذي يؤثر في الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية. وفي الدور الذي يمكن ان تمارسه في الوسط الدولي[47]. وجورجيا دولة أتاح موقعها لها أن تمارس الدور الذي تطلبه القوى الكبرى لاسيما إنها في تماس مع دولة كانت عظمى، وهي جزء منها،وتسعى هذه الدولة لاستعادة مكانتها التي ضيعتها. ومع دول تمتلك موارد الثروة النفطية والغازية، وهي دول حبيسة، تحتاج أن يكون لها منفذاً نحو البحر المفتوح لتحريك مواردها الكامنة. وتصبح قوة لها وللدول البعيدة وبهذا أصبح موقع جورجيا مصدر ثروتها ومتقدما على خصائصها الأخرى.

اقتصادياً: تنبع أهمية جورجيا الاقتصادية بالنسبة لروسيا من موقعها الاستراتيجي الذي يضفي عليها واقعاً اقتصادياً مميزاً، ويتمثل في مرور أنابيب النفط والغاز من دول بحر قزوين أو دول القوقاز وغيرها، وهذا ما يشكل تهديداً اقتصادياً لروسيا الاتحادية، لأنها تمتلك خط أنابيب باكو- نوفارايسيسك الذي يتحكم في أوروبا. وبالتالي، فإن خط باكو- تبليسي- جيهان يشكل مصدر خطر وتهديد لاقتصاد روسيا لأنه يهدد خط باكو- نوفوروسيسك الروسي الناقل النفط الروسي لأوروبا[48].

لكن الغرب ينظر إليه على أنه طريق حيوي لتصدير النفط من بحر قزوين إلى الاسواق الخارجية، حيث تتنافس الولايات المتحدة وروسيا على النفوذ في جورجيا، وبما أن هذه المنافسة- حسب الروس- لم تعد خاضعة للقوة العسكرية بقدر خضوعها للقوة الاقتصادية والصناعية، فإن التحكم في أنابيب نقل النفط والغاز في جورجيا يعطي الأفضلية لروسيا بحكم الجغرافيا. ومع ذلك يسعى الغرب لأن تكون جورجيا هي الممر الأهم لأنابيب النفط والغاز من بحر قزوين إلى تركيا بدلاً من المرور التقليدي عبر روسيا، وبالتالي، حرمان الروس من الاستفادة منه[49]. وعليه، أصبحت

السيطرة على منطقة القوقاز عامة وجورجيا على وجه الخصوص وخطوط النفط والغاز فيها هدف استراتيجي بالنسبة للغرب والولايات المتحدة بهدف حرمان روسيا من امكانية الاستفادة منه وحتى تتحقق هذه الأهداف، بدأت الشركات الأمريكية العمل على تعطيل الدور الاستراتيجي للجغرافية الروسية كممر لنفط حوض بحر قزوين إلى أوروبا الغربية، واستبداله بالدور الذي يقوم به الحيز المكاني لجورجيا، ناهيك عن دعمها للنزاعات الإقليمية، وتمويلها لصراعات وحروب بالوكالة تشمل حكومات محلية وجماعات مسلحة، وغير ذلك[50]. لذلك، تراقب روسيا باهتمام بالغ هذه التحولات، لاسيما أنها تدرك أن جورجيا تحتل موقعاً انتقالياً بين دول الانتاج الحبيسة في الشرق والبحر الأسود، ناهيك عن الامكانيات المتاحة للنقل في اتجاهاتٍ عدة.

أدركت روسيا توجه جورجيا نحو الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، فكانت لها بالمرصاد، فرغم حرص الجورجين وتطلعهم لفك ارتباطهم بالروس إلا أنهم يدركون حاجتهم لروسيا اقتصادياً (صادرات روسيا النفطية، وإعادة تصدير شحنات الطّاقة القادمة من منطقتي بحر قزوين والقوقاز وهو ما سمح للحكومة التروسيّة بتمويل خططها الاقتصاديّة. من هنا كان الإصرار التروسي دائمًا على العمل على بقاء الأراضي التروسيّة الممر الأساسي وشبه الوحيد لمصادر الطّاقة القادمة من آسيا الوسطى وقزوين)[51].

عسكرياً: ظلت جورجيا تحت الهيمنة العسكرية الروسية بدءً من عام 1801 وانتهاءً بعام 1991، ورغم استقلالها الرسمي عن الاتحاد السوفياتي آنذاك في نيسان/ابريل 1991، فقد لعبت روسيا دوراً في دعم مشاريع الانفصال العرقية والدينية في اقاليمها الداعية للانفصال، وهما إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. إذ ورثت روسيا أربع قواعد عسكرية في جورجيا من الاتحاد السوفياتي، قاعدة "جوداتا" في ابخازيا، وقاعدة "قازياتي" شرق جورجيا، وقاعدة "اخالقبلي" جنوب جورجيا، وقاعدة "باتوم" في إقليم أدجاريا. فضلاً عن قوة حفظ السلام المشتركة المرابطة في جورجيا منذ عام 1992[52].

في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 وافق الرئيس الأسبق "بوريس يلتسن" في اجتماع منظمة الأمن والتعاون الاوروبي في اسطنبول على سحب الأسلحة التقليدية من شرق أوروبا، وبالتحديد تفكيك قاعدتين روسيتين في جورجيا قبل نهاية عام 2001، وهما "جوداتا" في ابخازيا، و"قازياتي" شرق جورجيا، وفي آذار/مارس 2006، تم الاتفاق على سحب القاعدتين العسكريتين الروسيتين في "باتومي" و "اخالقبلي"، وفي عام 2008 كانت روسيا قد أخلت روسيا قواعدها الأربع في جورجيا، لكن قوات حفظ السلام الروسية مرابطة في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بناءً على طلب حكوميتي الدولتين[53].

ومنذ أواخر عام 2003، قامت روسيا بتوقيع اتفاقية مع قيرغيزستان تسمح بموجبها الأخيرة للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة "كنات" الجوية، وأوجدت حاميات عسكرية في حدود ما بين 800-1500 جندي في قواعد بأرمينيا وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان، فضلاً عن احتفاظ روسيا بفرقة مدرعة من المشاة تضم 10 آلاف جندي في وسط طاجيكستان[54].

لذلك، برز الدور الروسي تجاه جورجيا من خلال في حركات الانفصال التي شهدتها هذه المناطق، مثل: ثورة الزهور في جورجيا عام 2004، حيث حاولت افقاد وتشويه هذه الثورات، وخصوصاً بعدما كشف النقاب عن الدور الأمريكي في دعمها[55].

عموماً، تشكل جورجيا أهمية عسكرية ونقطة ارتكاز مهمة في العقيدة العسكرية والاستراتيجية الروسية، من خلال القواعد العسكرية الأربع وقوات حفظ السلام المشتركة لتكون موطئ قدم لروسيا في جورجيا، ولعل حرب العام 2008 الروسية ضد جورجيا وطبيعة الرد الروسي العنيف الذي فاجئ القوي الغربية والولايات المتحدة، هو دليل قاطع على أن الانسحاب الروسي من القواعد العسكرية في جورجيا ما هو الا تكتيك، وأن جورجيا لا تزال تشكل منطقة عسكرية مهمة بالنسبة لروسيا، وبالتالي لا يمكن للروس التفريط بها.

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا وفق المنظور الروسي:

تاريخياً وجغرافياً: تحتل أوكرانيا مكانة مهمة بالنسبة إلى روسيا، وقد أشار الرئيس بوتين إلى الأوكرانيين بوصفهم "إخوة للروس"؛ فالحضارة الأرثوذكسية الشرقية، وهي التي يرى فيها الروس أنفسهم القوة الطليعية الرائدة، قد بدأت في ولاية "كييفان روس" التي تتوسط أوكرانيا الحالية عندما تحول الأمير فلاديمير إلى المسيحية عام 988م. ويشير الروس عادة إلى أن أجدادهم بذلوا دماؤهم من أجل الحفاظ على ما يعرف اليوم بأوكرانيا ضمن الإمبراطورية الروسية ثم وريثها الاتحاد السوفيتي عبر حروب عديدة[56]. شكّلت شبه جزيرة القرم جزءاً من الإمبراطورية الروسية ولاحقاً من الاتحاد السوفيتي، فقد ضمتها موسكو رسمياً إلى روسيا في العام 1783. وفي العام 1917 أعلن التتار عن ولادة جمهورية القرم المستقلة برئاسة "نعمان حيجي خان" بعد أن استغلوا ثورة أكتوبر الروسية للإطاحة بحكم القياصرة، إلا أن الشيوعيين وضعوا حداً لها.

في العام 1920 أعلنت حكومة الاتحاد السوفيتي عن ولادة جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي.؟ وخلال الحرب العالمية الثانية نفى ستالين التتار من شبه جزيرة القرم إلى سيبيريا. وفي العام 1956 أعاد الرئيس السوفييتي الأسبق نيكيتا خروتشوف الأكثرية الساحقة منهم إلى أراضيهم وألحق القرم بأوكرانيا[57].

جيوسياسياً: تمثل أوكرانيا أهمية جيوسية بالغة لروسيا، فعبرها تمر أنابيب الغاز إلى أوروبا، وتعزز من حضور أسطولها في البحرين: الأسود والأبيض المتوسط، وهي من الجوار القريب الذي يسعى الكرملين للسيطرة عليه لتستعيد روسيا مكانتها العالمية. وتمثل مدينة "كييف" أهمية رمزية لروسيا لأنها مهد العِرق الروسي، وتضم نسبة عالية من السكان تعود أصولهم إلى هذا العِرق؛ ما يطرح تساؤلات حول ما إذا كان الحدث الأوكراني مقدمة لتدخل روسي في دول أخرى من الجوار القريب، يعود بعض سكانها بأصولهم إلى العرق الروسي، لاسيما مثل: دول البلطيق، وبولندا، ورومانيا، والسويد، وفنلندا[58]. وفي هذا الصدد يبين زينغيو بريجنسكي، في كتابة (رقعة الشطرنج 1999): الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا فيقول: "مهما يكن الأمر، فإذا استعادت موسكو السيطرة على أوكرانيا، بملايينها الاثني و الخمسين ومواردها الكبيرة، ووجودها على البحر الأسود، فإن روسيا تستعيد عندئذ، وبشكل أتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية، ممتدة عبر أوروبا وآسيا. وكذلك، فإن فقدان أوكرانيا لاستقلالها سوف يترك تأثيرات نووية على أوروبا الوسطى، محولاً بولونيا إلى دولة محورية جيواستراتيجية على الحدود الشرقية لأوروبا الموحدة"[59].

ومن هذا المنطلق تُعدّ أوكرانيا خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري عنها، تماماً كما حصل في الحرب العالمية الثانية عندما اتخذ الألمان من أوكرانيا قاعدة لبدء قصف ستالينغراد[60]. وتتمثل الأهمية الجيوسياسية في أنها بوابة للنفوذ الروسي في أوروبا وطريق إمداد الغاز الروسي إليها. مثلاً، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتخذ السوفيات من أوكرانيا مركزاً لامتداد نفوذهم السياسي نحو رومانيا وهنغاريا[61]. ولعل ذلك ما دفع روسيا لإعادة السيطرة على أوكرانيا ومن وجهة نظر روسيا، فهي أي أوكرانيا تعد منطقة عازلة بين روسيا وأوروبا، وبصورة خاصة مجموعة دول أوروبا الشرقية

السابقة، التي انضمت تباعاً إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أضافة إلى خوف روسيا من فقدان القاعدة البحرية في شبه جزيرة القرم، التي تمنح الأسطول الروسي في البحر الأسود مدخلاً للبحر المتوسط، وكان تحرك موسكو بشكل دراماتيكي أمراً لا مفر منه[62].

اقتصادياً: لا تقلّ الأهمية الاقتصادية واللوجستية عمّا سبق؛ فالاقتصاد الروسي يعتمد على أوكرانيا من خلال عائدات الغاز وفي مجال الإنتاج الزراعي، كذلك تُعدّ الموانئ الأوكرانية في أوديسا وسباستبول ركيزة دعم خط التجارة الروسي[63]. تسمح هذه الموانئ للسفن التجارية وللأسطول العسكري الروسي بوجودها في البحر الأسود والعبور منه إلى المياه الدافئة. من هذا المنطلق، ترى روسيا أن أي زعزعة للأمن في أوكرانيا هي تهديد مباشر لأمنها القومي، وأن أي دعم خارجي للمعارضة الأوكرانية يعدّ جزءاً من المشروع الأمريكي الهادف إلى محاصرة روسيا[64]. فروسيا تدرك أهمية أوكرانيا بالنسبة لاقتصادها، فعبرها ينقل معظم الغاز الروسي إلى أوروبا، وأراضيها الزراعية الواسعة قادرة على أن تكون سلة غذاء ضخمة، فالاتحاد الأوروبي يطمع في دخول الأسواق الأوكرانية دون قيود، وباستخدام اليد العاملة الرخيصة فيها، والكثير من الشركات الأوروبية انتقلت للإنتاج في أوكرانيا لهذا السبب. وفي كييف يوجد الكثير من الصناعات الثقيلة المشتركة بين روسيا وأوكرانيا، كالطيران والمعادن والفضاء وحتى السلاح، وأوروبا ترغب في سحب هذه الامتيازات من روسيا لصالحها، والتحكم بها جزئياً أو كلياً[65].

من جهتها، تستمر الولايات المتحدة في مشروع محاصرة روسيا، وخصوصاً في هذه المرحلة التي تشهد صراعاً محتدماً بينهما في ظل انهيار الأحادية الأمريكية وعودة روسيا بقوة إلى الساحة الدولية. لاسيما في وأوكرانيا، التي تحتل مكاناً جديداً وهاماً في رقعة الشطرنج الأوراسية، وبالتالي فهي دولة محورية جيوبوليتية لأن وجودها ذاته كدولة مستقلة يساعد على تحويل أو تغيير موقف روسيا. وهكذا، فإن روسيا، بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أوراسية، وروسيا، بدون أوكرانيا، تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية، ويحتمل جدًا أن تجر إلى نزاعات مع الدول الآسيوية الوسطى الصاعدة[66]. من هذا المنطلق تجد روسيا نفسها محددة من حلف شمالي الأطلسي الذي أُسس لضمان بقاء النفوذ الروسي خارج القارة الأوروبية، حسب وصف الأمين العام الأول للحلف "اللورد إيسماي" 1989 في معرض حديثه عن أهداف الحلف؛ "لإبقاء السوفيات خارجاً". وفقاً للنظرة الروسية، لم يقتصر التهديد الأمريكي لروسيا فقط على حلف الأطلسي، بل تعداه إلى مشروع التكامل الأوروبي، منظومة الردع الصاروخي، الاتفاقيات التجارية مع الدول الأوروبية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، دعم المنظمات غير الحكومية في مساعيها الخروج من عباءة روسيا، وأخيراً الثورة "البرتقالية" في أوكرانيا في عام 2004. إذاً، تُعدّ الساحة الأوكرانية من أهم ساحات المواجهة الروسية- الغربية. في المقابل، تعتبر الولايات المتحدة الأميركية المشروع الأوراسي الذي تتبناه موسكو بمثابة عودة النفوذ الروسي في أوروبا من البوابة الأوكرانية، لذلك وجب محاربته لإضعافها[67]. لذا تسعى روسيا لتحقيق مجموعة من الأهداف في أوكرانيا، من أبرزها:

1- ضمان وجود مناطق عازلة لحماية أمن روسيا الذي بات مكشوفاً إلى حدٍ كبير وضمان مصالحها الجيوبوليتيكية فيها[68].
2- اصرار روسيا عل الابقاء على نطاقٍ مصالح نفوذ لها في الخارج القرب، وهو ما أكده الرئيس الروسي السابق "ديمتري ميدفيدف" عام 2008 عندما وصف فيه مصالح روسيا في دول الجوار بأنها مصالح مميزة[69]، وخاصة المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحر البلطيق بوابة شرقية باتجاه الغرب، فإنها في الوقت

نفسه يمكن أن تعد بوابة غربية باتجاه الشرق؛ إذ تستذكر روسيا دومًا غزو نابليون وهتلر لها من خلال عبور هذه البوابة نفسها. لذلك فهي تفضّل دائمًا "أن تبقى هناك دول مستقلة في أوروبا تشكل منطقة عازلة تفصل بينها وبين أي تحالف أنجلو- سكسوني محتمل ضدها"، وبخاصة بعد أن بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى أوكرانيا وجورجيا. ولذلك، استخدمت روسيا أدوات القوة "الناعمة" و"الصلبة" من أجل الحفاظ على مكانتها في مناطق نفوذها؛ فعملت على تأسيس سلسلة من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل الاتحاد الجمركي مع بيلاروسيا وكازاخستان، وتعزيز "منظمة معاهدة الأمن الجماعي"، و"منظمة شنغهاي للتعاون"، و"المجموعة الاقتصادية الأوراسية"[70].

3- احكام السيطرة على السهول الأوكرانية، تدرك روسيا أن الخطر دائما يأتي من سهول أوكرانيا، فعبر سهولها عبرت جيوش الامبراطورية السويدية نحو روسيا، والتي يشير إليها المؤرخون بمعركة بولتافا، أحدة المعارك الهامة التي غيرت تاريخ أوروبا إلى اليوم، فيما يعرف في التاريخ بـ"الحرب الشمالية العظمى"، و"الحروب النابليونية" التي انتهت بتدمير كبير لروسيا، واحتلال موسكو في القرن 19، ثم الحرب الوطنية العظمى بين الروس وبين الألمان، حيث عبر أوكرانيا أكثر من 4.5 مليون جندي ألماني وأجنبي السهول الأوكرانية نحو روسيا، فتاريخياً كانت أوكرانيا محط رحال الحملات العسكرية ضد روسيا، ففي سهولها كانت تستريح الجيوش، وتستعد للحرب من خلال إعادة ربط شبكة الإمدادات وتوفير المؤونة من خلال المزارع والبساتين التي تحتويها الأراضي الأوكرانية، هذه الاحداث جعلت الوعي القومي الروسي ينظر إلى أوكرانيا أنها بوابة التهديد الدائم لوجوده الحضاري، لذلك يصر على السيطرة عليها، والتحكم في مقدراتها وقرارها السياسي اليوم، مع وصول طلائع حلف الأطلسي إلى الحدود الروسية عبر دول البلطيق وعلى المياه الدافئة في البحر الأسود[71].

عموماً، إن الصراع القائم في أوكرانيا هو صراع جيوسياسي بامتياز، وأوكرانيا على عكس ما قاله الرئيس الأميركي باراك أوباما هي جزء من رقعة الشطرنج للحرب الباردة، تتنافس فيها الولايات المتحدة الأميركية وروسيا. إن المواجهة الروسية- الأمريكية ستستمر على أراضي الغير؛ فالعالم يشهد اليوم نزاعات متعددة أدخلت دوله في مرحلة الكيانات الممزقة وغير القابلة للحكم، وذلك بسبب التغيير الذي يشهده النظام العالمي في إطار تحديد موازين القوى العالمية.

المحور الثالث: السلوك الروسي في ادارة أزمتي جورجيا وأوكرانيا.

أولاً: روسيا وادارة الأزمة مع جورجيا:

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في كانون الأول/ديسمبر 1991، انشق عنه إقليما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، مطالبين بالانضمام إلى روسيا، وبحكم الأمر الواقع إقليمين مستقلين. واستمر القتال المتقطع بين جورجيا والاقليمين الانفصاليين في صيف عام 1992، حتى تم الاتفاق على نشر قوات حفظ سلام مشتركة (جورجية وأوسيتية وروسية)[72].

وبعد تولي الرئيس "ميخائيل ساكاشفيلي" الحكم، أعلن عن رغبته في إعادة الأقاليم المتمردة إلى سيطرة الدولة. وعرض على الأوسيتيين الحوار والحكم الذاتي ضمن دولة جورجية واحدة، ولكنهم لم يوافقوا؛ ولم يكن مفاجئاً أن يصوت الأوسيتيون بأغلبية ساحقة لتأييد الاستقلال عن جورجيا، في استفتاء أجري في نوفمبر 2006، ومن ثم ظلت أعمال العنف والاشتباكات المتقطعة تقع في الإقليم. وتطالب جورجيا، منذ ذلك الوقت، باستبدال قوات حفظ السلام الروسية قوات دولية، بسبب دعم روسيا لعملية الانفصال[73].

عموماً، هناك حصيلتان إستراتيجيتان، أفرزتهما الحرب بين روسيا وجورجيا في أب/أغسطس 2008، وهو ما يؤكده "جورج فريدمان" رئيس مؤسسة ستراتفور العالمية في مجال التحليل الأمني والاستخباراتي، هما[74]:

- **الأولى**: تتمثل في تجاوز الصراع على النفط وخطوطه وإمداداته بين روسيا والولايات المتحدة، الخطوط الحمراء الخطِرة بين الطرفين.
- **الثانية**: تفاقُم التنافس الدولي للسيطرة على منطقة القوقاز، التي تعتبر الجسر الجيو-إستراتيجي الأهَمّ في أوراسيا، ومعه تجدّد طرح مسألة مصير روسيا وموقعها على الخريطة، الأوروبية والدولية، للمرة الثانية خلال أقل من عقدين (المرة الأولى عام 1991).

فمنذ اللّحظة الأولى لانفجار الوضع العسكري بين روسيا وجورجيا في إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، انتقلت الأنظار الغربية فوراً من (فوق الأرض)، حيث يدور التّنازع بين روسيا وجورجيا حول تمدّد حلف الأطلسي عبر جورجيا إلى الحدود الروسية، والأقليات والعلاقات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إلى (تحت الأرض)، حيث النفط والغاز وغيرهما[75]. وقد أعطت صحيفة "فاينشال تايمز اللندنية" توصيفاً دقيقاً للتوجه الروسي في إدارة هذه الأزمة فكتبت تقول: "الهجوم العسكري الروسي على جورجيا، أطلق إشارات قوية (في الغرب طبعاً)، بأن موسكو مصمّمة على عدم التخلّي عن سيطرتها على منطقة قزوين الغنية بالنفط"[76]. بمعنى آخر، أن خطوط النفط التي تمرّ فوق أراضي جورجيا والتي بنتها شركات البترول الأوروبية والأمريكية الكُبرى لنقل النفط والغاز إلى أسواق الغرب.

وكانت الولايات المتحدة قد أطلقت على هذه الخطوط في التسعينات إسم "أنابيب السلام"، إلا أن روسيا لم تر فيها في الواقع سوى "أنابيب حرب"، هدفها النهائي وضع اليد الغربية، ليس فقط على نفط منطقة قزوين- جنوب القوقاز، بل أيضاً على كل هذه المِنطقة نفسها، تمهيداً لإحكام الحِصار على روسيا ودفعها للإختناق بأنفاسها الداخلية[77].

فبعد الهجوم العسكري الرّوسي على جورجيا تغيّرت اللوحة النفطية إلى حدٍّ كبير نسبياً. فالشركات الغربية من المرجح أن تفقد الثقة بمدى قُدرة جورجيا على ضمان أمن أنابيب باكو– تبليسي- جيهان، خاصة، بعد أن تمكّن الأكراد من تفجير قِسم من هذه الأنابيب على الجانب التركي بعد الحرب مباشرةً، هذا إضافة إلى أن التطورات العسكرية وجّهت ضربة لخُطط الإتحاد الأوروبي لبناء خط أنابيب "نابوكو" عبر القوقاز لنقل غاز قزوين ووسط آسيا إلى أوروبا، بهدف تقليص اعتماد هذه الأخيرة شإمدادات الطاقة الروسية[78].

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول، أن كل هذه التطورات تعني أن روسيا كسبت بوضوح جولة الحرب ضد جورجيا (حروب النفط)، ومن المتوقع مستقبلاً أن تندلع الحرب بين الدولتين، لأن الصِّراع على موارد الطاقة التاضبة في العالم لا يزال في بدايته من جهة، ولأن التنافس بين روسيا والولايات المتحدة للسيطرة على منطقة القوقاز- قزوين سيزداد في المرجلة القادمة من جهة أخرى.

عموماً، جورجيا تمثل نقطة تماس مهمة بالنسبة لروسيا، وهي في الوقت نفسه تعد دولة عازلة للدب الروسي "Buffer State" في محيطه المباشر، لاسيما بعد أن أصبحت ممراً حيوياً للطاقة التي تصل من بحر قزوين إلى تركيا وأوروبا، ويبدو أن روسيا أرادت الرد على الاتحاد الأوروبي المندفع تجاهها، خاصة بعد توسيعه شرقاً وضم ألبانيا وكرواتيا،

ومحاولة ضرب المصالح الروسية. لذلك، تحركت روسيا (حينئذ) مستغلةً ملاءمة الظروف لاجتياح جورجيا، ومن أهمها[79]:

- قرب نهاية ولاية الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن".
- التورط الأمريكي في العراق وافغانستان، إضافة إلى إدراك القيادة الروسية عجز دول الاتحاد الأوروبي عن القيام برد عسكري على تدخلها في جورجيا.
- ازدهار الاقتصاد الروسي، وتوفر احتياطي نقدي يقارب على 750 مليار دولار بفعل ارتفاع أسعار النفط.
- سيطرة الرئيس بوتين على الاوضاع في روسيا، والمامه بكل نقاط الضعف بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي، والتناغم الكبير بينه وبين الرئيس "ميدفيديف".

أهداف روسيا من الحرب على جورجيا:

يمكن تفسير التحرك الروسي ضد جورجيا من خلال مجموعة من الأهداف الرئيسية التي سعت روسيا لتحقيقها:

الهدف العسكري: تحاول روسيا ومن خلال استخدام آلتها العسكرية المدعومة من قبل العناصر 1الأوسيتية الجنوبية المؤيدة للانفصال، أن تفرض هيمنتها وإبقاء قواتها على الأرض من خلال عملية حفظ السلام التي تقوم بها، فالقوقاز تعد منطقة استراتيجية توجد فيها مصالح روسية أساسية مما يدفع الروس لحمايتها، مجبرين كافة القوى العالمية على الاعتراف لهم وحدهم بهذا الدور[80].

الهدف الاستراتيجي: يتمثل في فرض السيطرة الروسية على عدد من القرى الخاضعة للسيطرة الجورجية داخل أراضي أوسيتيا الجنوبية، وذلك من خلال مساندة العناصر الأوسيتية الانفصالية المسلحة والمتطوعة المناوئة لجورجيا وبالتالي تكون لها السيطرة الفعلية على الأرض مما يسهل من قدرات المفاوض الروسي عند التعامل مع جورجيا في مرحلة لاحقة[81].

الهدف السياسي: ويتمثل في منع حلف شمال الأطلسي (ناتو) من الاستمرار في خطته الرامية إلى ضمّ جورجيا إلى الحلف، ولم يكن من الغريب أن يتلقى الروس بانزعاج تلك التصريحات التي أدلى بها "ياب دي هوب شيفر" سكرتير عام الناتو في يونيو/حزيران 2008 حينما أشار إلى أن الحلف سيعقد اجتماعاً له في العاصمة الجورجية تبليسي في شهر سبتمبر/أيلول 2008، وقد جاء اندلاع القتال قبل لقاء (حلف الناتو) خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2008 وأبريل/ نيسان 2009 بمثابة ضربة فعلية تعيق تقدم (حلف الناتو) في تلك المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية لروسيا الاتحادية[82].

الهدف الاقتصادي: ويتمثل في المحافظة على المصالح الروسية المرتبطة بموارد الطاقة في المنطقة وممرات نقلها والتي تزايدت أهميتها النسبية في اتخاذ قرارات السياسة الداخلية والخارجية بشكل كبير في الأعوام الأخيرة، فروسيا الاتحادية أصبحت مستخدماً دائماً لأداة الطاقة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه أوروبا. فجورجيا واقعة في منطقة حساسة تعرف بممر الطاقة الجنوبي لروسيا والذي يربط بين منطقة بحر قزوين, الغنية بالغاز والبترول, بالأسواق العالمية دون المرور بالأراضي الروسية, حيث يمر بالمنطقة خط أنابيب نقل البترول المعروف بخط باكو[83]- تبليسي- جيهان, فإن الروس يبدون حرصاً شديداً على التواجد الفعال بالمنطقة وإيجاد الظروف السياسية والأمنية التي تتلائم مع خدمة أهدافهم وسياساتهم الخارجية بغض النظر عن وسائل تحقيق ذلك الهدف[84].

الأسباب التي عززت المواجهة بين روسيا وجورجيا 2008:

لم يكن الصراع الذي نشب بتاريخ 8 أغسطس 2008 بين القوات الجورجية وأوسيتيا الجنوبية مدعومة بقوات روسية أمراً مفاجئا على ضوء التطورات الأخيرة وتصاعد الحرب الإعلامية وارتفاع وتيرة المناوشات العسكرية بين الأطراف المتنازعة في هذه البقعة الساخنة ومن الأسباب التي أدت إلى الوضع المتفجر الحالي يمكن إجمالها بما يلي[85]:

1. محاولة جورجيا حسم النزاع عسكرياً بعد مؤشرات سياسية على توجه روسيا نحو الاعتراف بالإقليمين الانفصاليين كرد على استقلال كوسوفو بدعم أمريكي-أوروبي عن حليفتها صربيا واستغلال زخم هذا الحدث واعتباره تجربة قابلة للتكرار.
2. توجه روسيا نحو الاعتراف باستقلال الإقليمين لا يتوقف عند حدود الاعتبار على استقلال كوسوفو وإنما يأتي بالأساس كرد على محاولة حلف الناتو ضم جورجيا لعضويته.
3. تسعى روسيا لتكوين منطقة عازلة موالية لها لفصل حدودها عن جورجيا بحيث إذا انضمت جورجيا إلى حلف الناتو لا يكون للناتو وجود مباشر على حدود روسيا.
4. رسالة من القيادة الروسية إلى جورجيا أن مصلحتها بالأساس هي التقارب مع روسيا وليس الولايات المتحدة أو أوروبا وخاصة إن روسيا قادرة عسكرياً على السيطرة والتحكم بوحدة الأراضي الجورجية وليس بمقدور حلف الناتو أو الولايات المتحدة تقديم المعاونة العسكرية لها.
5. تقديم رسالة من القيادة الروسية إلى الإدارة الأمريكية بأن روسيا أصبحت خياراتها مفتوحة إزاء من يهدد سلامة وأمن أراضيها وإنها تسعى إلى مواجهة مسلحة للحفاظ على استقرار الأوضاع الحالية في محيطها الاستراتيجي والأمني.
6. إضعاف فرصة جورجيا للانضمام إلى حلف الناتو لأن الحلف لن يسعى في هذه الفترة لضم دولة في حالة حرب إذ سيعرض عليه هذا الانضمام تكلفة عسكرية ومواجهة مباشرة مع روسيا. فقد أثار استمرار حلف الناتو في التوسع شرقاً اعتراض روسيا لاسيما بعد الموافقة في نيسان/إبريل 2008 على ضم ألبانيا وكرواتيا للحلف والبحث في إمكانية ضم أوكرانيا وجورجيا في المستقبل، وهو ما دفع روسيا لاختراق جورجيا عسكرياً في أب/أغسطس 2008 عقب شن الاخيرة هجوم على إقليم أوسيتيا الجنوبية الانفصالي المدعوم من روسيا، بما صاحبه إدانة واسعة النطاق من جانب الولايات المتحدة والدول الأعضاء في حلف الناتو. واستهدفت روسيا من ذلك التدخل العسكري استعادة قدرة الردع الروسية في شرق أوروبا وبث رسالة مفادها، "أنها لا ولن تقبل باستمرار توسعات حلف الناتو في مجالها الحيوي"[86].

التنافس الأمريكي- الروسي في جورجيا والرؤية الجيبوليتيكية:

لقد اقلق الحضور الأمريكي المتنامي في جورجيا القيادة الروسية والذي أكدته زيارة وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد) إلى العاصمة الجورجية تبليسي في عام 2007، لقد ضلت جورجيا تحت الهيمنة الروسية (190) عاماً من (1801-1991) رغم استقلالها الرسمي عن الاتحاد السوفيتي في 9 نيسان/إبريل 1991 لا يبدو إنها نعمت بهذا الاستقلال بعد مشاريع الانفصال العرقية والدينية يدعمها الوجود الروسي في أهم مدنها إضافة إلى قوات أجنبية على أراضيها تحت مسمى قوات حفظ السلام جاءت من ثلاث مصادر وهي الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي

وكومنولث الدول المستقلة تعمل هذه القوات للفصل بين الأطراف التي تحاربت خلال عقد التسعينات وحماية اللاجئين في اوسيتيا الجنوبية ولمراقبة وقف إطلاق النار في أبخازيا[87].

ثمة نوعان من القوى هيمنت على بناء الدولة الجورجية وهي[88]:

1. قوى الطرد المركزية ممثلة في انفصال الأقاليم تحت شعارات عرقية أو دينية أو حزبية وتتجسد هذه المشاريع لدى الأقلية الابخازية والأوسيتية والادجارية والأرمنية والأذرية وحركة المعارضة الزيادية (نسبة إلى زياد جامسخورديا الرئيس الجورجي الأسبق) وتعد القواعد الروسية إحدى قوى الطرد التي تشجع الأقاليم على الانفصال.
2. قوى الجذب الممثلة في خصوصية الموقع الجغرافي المتمتع بتقاطع الثروات ونقلها وأهمية المكانة الاستراتيجية في خاصرة أسيا ومحور اتصالها بالغرب وقربها من قلب العالم الإسلامي وهو ما يضفي على جورجيا إغراء بالجذب من قبل دول الجوار مثل، روسيا وتركيا وإيران وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا.

إن دول الغرب تهدف إلى مساعدة جورجيا واستغلالها في أنٍ واحد للأسباب التالية[89]:

4- المساعدة في التخلص من مشاريع الانفصال والنفوذ الروسي.
5- إقامة قواعد عسكرية لخدمة أهداف جيو-إستراتيجية لحلف الناتو.

ومن جانبها إن القيادة الجورجية تقبل بهذا الوضع كإجراء تكتيكي عسى أن تتخطاه لتتغلب بعده على قوى الطرد بمناطق الانفصال لتصل إلى توحيد جورجيا تحت قيادة تبليسي[90].

أما الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أحداث سبتمبر 2001 أصبحت أكثر جرأة لخلق حضور عسكري على الحدود الروسية لسببين هما[91]:

6- محاصرة الكرملين بصواريخ "أطلسية" عابرة للقارات تضعها في البلدان المجاورة لروسيا مثل أوكرانيا وجورجيا ورومانيا وسواها، كما أن بقاء حلف الأطلسي كمنظومة أمنية وعسكرية غربية بعد اختفاء الاتحاد السوفياتي، فاقم مخاوف الروس من النوايا الأميركية في الهيمنة، وفي منع روسيا من العودة إلى الساحة الدولية.
7- الضغط على روسيا من الجبهة الجنوبية بعد أن أكمل الناتو الضغط عليها من الجبهة الغربية في اجتماع براغ في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 الذي أقر ضم رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وسلوفينيا إضافة إلى دول البلطيق الثلاث. والهدف تفويت الفرصة على روسيا، خلق عالم ثنائي القطب وحصرها في مساحة جغرافية لم تعرفها منذ القرن الثامن عشر.

النتائج المترتبة على الحرب الروسية على جورجيا:

جاءت الحرب الروسية على جورجيا في إطار المساعي الروسية الهادفة إلى منع التغلغل الأمريكي في مناطق نفوذ روسيا، ورغبة روسيا بالاحتفاظ بوجود عسكري في هذه الدول وإبداء استعدادها لاستخدام قوتها العسكرية الضاربة لمواجهة أي تهديد يلحق بالمنطقة بالمصالح الروسية، ومن هنا جاء الرد الروسي على جورجيا حيث استغلت روسيا الأزمة كذريعة لتدمير جورجيا عسكرياً، واذلالها سياسياً، وردعها عن تحدي سلطة روسيا في المنطقة مجدداً، وكذلك، توجيه رسالة قوية من خلالها لباقي دول المنطقة بضرورة عدم المغامرة وتجاوز المصالح الروسية الثابتة، كما

تسعي روسيا إلى اقناع القوى الدولية، ومنها الولايات المتحدة بعدم ترددها في استخدام قوتها العسكرية ضد أي تهديد مهما كانت مصادره يسعى لمحاصرة روسيا والتضييق على حركاتها الاقليمية والدولية[92].

ختاماً، حققت روسيا نجاحات كبيرة في تنافسها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة من أهمها: ردع المساعي الأمريكية وحلفائها في المنطقة من محاصرة النفوذ الروسي وتحجيمه، بل أن روسيا استطاعت تحجيم النفوذ والأمريكي وتدخله في المنطقة وأثبتت لدول المنطقة مدى التزامها بتنفيذ تعهداتها الخاصة بمواجهة التسلل الدولي للمنطقة وتحقيق أهدافها والتصدي للتحديات الداخلية الخارجية واستطاعت إقناع بعض دول المنطقة التي سبق وأن أبرمت معاهدات أمنية مع الولايات المتحدة بالتراجع عنها كأوزبكستان وقرغيزستان فضلاً عن ردع الدول الأخرى التي تنوي تطوير علاقاتها السياسية والأمنية مع الولايات المتحدة على حساب روسيا كأوكرانيا وأذربيجان، وإرغامها بالعدول أو تأجيل خططها ذات الصلة. فضلاً عن تحجيم الجهود الجورجية المعادية لروسيا كقاعدة انطلاق للتحرك الأمريكي والغربي في المنطقة وتأجيل انضمامها لحلف الناتو. وفي الوقت نفسه تعزيز الثقة الروسية لتكرار تحركها العسكري في المنطقة وخارجها ضمن خطة إستراتيجية لاستعادة المكانة الروسية وهيبتها في العالم انطلاقاً من تعزيز نفوذها في جوارها القريب والأقرب كقاعدة للتحرك الفعال.

ثانياً: روسيا وادارة الأزمة مع أوكرانيا:

شكلت روسيا وأوكرانيا الثقلين الأكبر في الاتحاد السوفياتي، حيث ورثتا أغلب المنافع الاقتصادية والسياسية والعسكرية عن الاتحاد السوفياتي مع غلبة واضحة إلى الجانب الروسي، وفي عام 1994 تم توقيع معاهدة بودابست في المجر بين أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تنازلت فيها أوكرانيا عن تسليحها النووي والذى كان يعد (آنذاك) الثالث عالمياً إلى روسيا، وأن تعمل جميع الأطراف على حفظ الوضع القائم في أوكرانيا والعمل على الحفاظ على وحدتها الإقليمية والسياسية وفى حال وجود أية خلافات سياسية متعلقة بالمعاهدة تعمل الدول الأربع على حلها بالطرق السياسية[93].

أهمية أوكرانيا الاستراتيجية لروسيا:

ترتبط أهم القضايا الخلافية بين البلدين بتمركز الأسطول السوفييتي في قاعدة سيفاستوبل البحرية في جزيرة القرم، والتي تنبع أهميتها من حقيقة أن السيطرة عليها تعني التحكم في البحر الأسود والمناطق المطلة عليه، ولذلك حرصت روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1991 على إبقاء أسطولها بالبحر الأسود هناك، وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات مع الحكومات الأوكرانية المتعاقبة، كان آخرها تلك الموقعة في أبريل 2010 بين الرئيس الروسي (آنذاك) دميتري مدفيديف والرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش، والتي تقضي ببقاء الأسطول البحري الروسي في القرم لغاية عام 2042 مقابل دفع روسيا مبلغ 100 مليون دولار سنويا وتنزيل سعر الغاز المصدر إلى أوكرانيا بنسبة 30%[94].

ولذلك، فإنه إذا كانت جزيرة القرم ذات أهمية جيواستراتيجية لأوكرانيا، فإنها تدخل في الوقت ذاته في نطاق المصالح الحيوية الروسية، التي لا يمكن التنازل عنها، ولعل هذا ما دفع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" لضم الجزيرة، على الرغم من إدراكه جيداً الانعكاسات السلبية لتلك الخطوة على علاقته بالدول الغربية.

ومن ناحية أخرى، فإن العديد من الأسلحة الروسية تم إنتاجها من قبل المصانع العسكرية الأوكرانية، ومن ذلك محركات طائرات الهليكوبتر الروسية القتالية، وكذلك محركات العديد من السفن الحربية الروسية، بالإضافة إلى حوالي نصف الصواريخ جو– جو التي تحملها المقاتلات الروسية، ويمتد هذا الاعتماد ليشمل الصواريخ الاستراتيجية الروسية، فأغلب رؤوس الصواريخ الروسية يتم إطلاقها من خلال صواريخ يتم إنتاجها، إما بصورة جزئية أو كلية، في مصانع أوكرانية. ويضاف لما سبق حقيقة أن أكثر من نصف مكونات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات تنتج في أوكرانيا، وهي تستطيع أن تحمل حوالي 80% من الرؤوس الحربية الروسية، كما تقوم بالفحص الدوري للصواريخ الاستراتيجية الروسية من أجل التصديق عليها في الخدمة[95].

التفاعلات السياسية بين روسيا وأوكرانيا في ما بعد الحقبة السوفياتية :

تنظر روسيا دوما إلى اتحاد الجمهوريات المستقلة بوصفه نطاق نفوذ روسي خالص لا يجب التنازع فيه مع روسيا من قبل أي طرف دولي آخر، وقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى انهيار الاقتصاد الروسي الذي عانى خلال فترة الرئيس "بوريس يلتسن" أوضاعاً شديدة الصعوبة، مما حدى بالولايات المتحدة الأمريكية حينها إلى تركيز وجودها في العديد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، مستغلة ضعف روسيا وعدم قدرتها على الوقوف في وجه الولايات المتحدة، كما رأت الأخيرة في تواجدها في هذه الجمهوريات ضرورة أمنية وسياسية واقتصادية للولايات المتحدة.

ومع وصول الرئيس بوتين لسدة الحكم في روسيا عام 2000، حاول استنهاض روسيا اقتصادياً وعسكرياً من خلال برنامج اصلاحي، بدأت نتائج نجاحة تظهر بشكلٍ ملحوظ. وقد تمتع الرئيس بوتين برؤية سياسية، عمل من خلالها على المحافظة على الأهمية الجيوسياسية للعديد من البلدان المستقلة عن الاتحاد السوفياتي المنهار وخصوصاً دول البحر الاسود (منفذ روسيا إلى المياه الدافئة)، وعلى الرغم من المصاعب التي واجهتها روسيا لتحقيق هذه الغاية؛ إلا أن الرئيس بوتين استطاع أن يخرج روسيا من أزماتها الاقتصادية، ونجح في إعادة الهيبة والاعتبار للدور الروسي من جديد.

وقد جاءت الحرب الأمريكية بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 على أفغانستان، والتواجد الأمريكي في العديد من البلدان جنوبي روسيا، والخطاب الأمريكي بمكافحة الإرهاب بمثابة ناقوس الخطر الذي قرع في روسيا، الذي وجدت فيه خطراً يهدد فناءها الخلفي وسرعان، في اندلاع الثورات السياسية ضد الانظمة الحاكمة في دول أسيا الوسطى التي بدأت بإسقاط السلطة الحاكمة في قيرغيزستان في ثورة قرمزية عام 2003، وانتقالها بعد ذلك لأكثر المناطق أهمية بالنسبة لروسيا، وهي أوكرانيا وبدعم أمريكي واضح فيما عرف بالثورة البرتقالية في نوفمبر 2004[96].

نجحت الثورة البرتقالية في أوكرانيا في إسقاط حلفاء روسيا في كييف، ووصول "فيكتور يوشينكو " كرئيس ثالث لأوكرانيا بعد استقلالها عن الاتحاد السوفياتي عام 1991، وكأول رئيس عقب الثورة البرتقالية "التي أطاحت بالرئيس "يانوكوفيتس" بعد عمليات تزوير وفرضت إعادة الانتخابات لصالح "فيكتور يوشينكو" إلى السلطة. أقلق توجه "يوشينكو" الصريح نحو الغرب والولايات المتحدة روسيا، وزاد القلق الروسي مع تزايد محاولات انضمام أوكرانيا لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي[97].

ويبدو أن التحفظ والتفاعل الروسي مع السلوك الأوكراني خلال العقد الأول من القرن الحالي قد ظهر بوضوح في حالتين الأولى، عندما وقفت روسيا سداً منيعاً في محاولة الولايات المتحدة نشر درعها الصاروخية في شرق أوروبا

وكان الغضب الروسي واضحاً مع إعلان الرئيس بوتين أن الدرع الصاروخية في أوكرانيا هي عبارة عن إعلان حرب على روسيا. أما الثانية، فمع التهديدات الروسية التي ستتحملها أوكرانيا في حال انضمامها إلى حلف الناتو وما قد ينجم عنه أيضاً من تفاعلات غير محمودة العواقب[98].

استغلت روسيا العديد من الملفات على الجبهة الأوكرانية، وبدأت بتكثيف تدخلها في الشئون الأوكرانية، مثل: أزمة الغاز مع أوكرانيا، حين هددت بقطع الغاز عن مدنها ومناطقها الصناعية، وكذلك المشاكل الداخلية بين حلفاء الثورة البرتقالية "فيكتور يوشينكو " ورئيسة وزراءه "يوليا تيموشينكو" واتهامها بالفساد. نجحت روسيا في اسقاط حلفاء الولايات المتحدة في أوكرانيا، فقد أوصلت انتخابات عام 2010 التي جرت في اوكرانيا "فيكتور يانوكوفيتش" للسلطة، وهو من حلفاء روسيا. نيسان/إبريل2014 استغلت روسيا الاحتجاجات الشعبية في أوكرانيا للتعجيل في اسقاط الرئيس "فيكتور يوشينكو " الموالي للغرب والولايات المتحدة، مستغلة ارتفاع إجمالي ديون أوكرانيا عن إمدادات الغاز الروسي إلى نحو 3.5 مليار دولار، بالإضافة إلى ديون سابقة عن توريدات عام 2013، وأكدت موسكو أنها لن تناقش مع أوكرانيا مسألة تخفيض سعر الغاز إلا بعد أن تقوم أوكرانيا بسداد جميع الديون المترتبة عليها عن ثمن توريدات الغاز السابقة، وقررت روسيا اعتباراً من شهر حزيران/يونيو 2014 التعامل مع أوكرانيا وفقا لنظام الدفع المسبق (الدفع سلفاً) لثمن إمدادات الغاز الروسي[99]. لتنتهي الامو بعدها باستفتاء في 16 أذار/مارس 2014 بضم منطقة القرم رسمياً لروسيا.

كان هدف روسيا المباشر هو فصل القرم عن بقية أوكرانيا بأسرع وقت وبأقل تكلفة من أجل تسهيل ضمه لروسيا. ويعتبر ضم القرم جزءاً من استراتيجية روسية طويلة الأمد تهدف إلى تحجيم السيادة الأوكرانية وتفكيك التكامل الجغرافي؛ فبضم القرم، تشجّع روسيا شرقَ أوكرانيا، الذي تسوده من الناحية الطبوغرافية مجموعة عرقية روسية، على أن يطالب بالاستقلال أو وضع خاص داخل أوكرانيا. وفي النهاية، ربما تصل أوكرانيا إلى مرحلة الدولة الفيدرالية، بحيث يكون شرقها أقرب إلى روسيا وغربها منجذباً نحو الناتو والاتحاد الأوروبي، ومع ذلك، فحتى لو وافقت أوكرانيا على أن تكون دولة فيدرالية مهلهلة فليس هناك ضمان بأن روسيا ستحترم أية ترتيبات على المدى البعيد[100].

النتائج والأبعاد المترتبة على ضم شبه جزيرة القرم لروسيا:

كان الدافع الرئيسي وراء إقدام بوتين على ضم القرم هو تقويض الاستراتيجية التي تبنتها أوكرانيا من أجل تنويع مصادر إمدادات الطاقة والغاز الخاصة بها. وقد حظت شبه جزيرة القرم بأهمية استراتيجية على طريق نجاح تلك الاستراتيجية. فهي تتمتع بموارد نفط وغاز بحرية كبيرة في البحر الأسود، تقدر كميتها بما يتراوح بين 4 و13 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وقد كلفت حكومة القرم الجديدة- المدعومة روسياً- شركة "جازبروم" بإدارة موارد الطاقة في شبه الجزيرة. وقد قامت الشركة بتأميم شركة Chornomor Naftohaz، وهي فرع شركة Naftohaz Ukrainy في القرم. ومن المتوقع أيضاً أن تطالب روسيا بأجزاء كبيرة ليس فقط من شبه جزيرة القرم، بل من الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لأوكرانيا كذلك، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم قضية تقسيم الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة للبحر الأسود بصورة خطيرة مع رومانيا وتركيا.

تشعر أوكرانيا في الوقت الراهن بالقلق إزاء فقدان أحد أكبر اثنين من حقول الغاز الصخري "حقل يوزيفسكا" في أقاليم دونتيسك وخاركيف. تمتلك أوكرانيا ثالث أكبر احتياطيات من الغاز الصخري في أوروبا، كما أن النزعة الانفصالية الإقليمية الجديدة في مناطق أوكرانيا الشرقية تقوّض خطة أوكرانيا للتحول من استخدام الغاز إلى الفحم، وذلك بسبب فقدانها 45.6 بالمائة من احتياطيات الفحم المحلية الخاصة بها.

وقد استطاعت أوكرانيا من خلال استخدام قدرات خطوط الإمدادات العكسية في بلدان الاتحاد الأوروبي المجاورة استيراد 2 مليار متر مكعب من الغاز من ألمانيا عبر بولندا والمجر في عام 2013. كما قامت أوكرانيا بالتفاوض على الحصول على إمدادات غاز من سلوفاكيا عن طريق خطوط الإمدادات العكسية، وهو ما يوفر واردات سنوية إضافية بكمية 3.2 مليار متر مكعب اعتباراً من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2014. ويمكن زيادة تلك الكميات إلى ما يتراوح بين 8 و10 مليارات متر مكعب عام 2015[101].

ومنذ ضمها لروسيا في 18 أذار/مارس 2014 تبدي روسيا استعداداً لتحمل الفاتورة الاقتصادية من ضم شبه جزيرة القرم وتوسيع مصالحها الجغرافية والسياسية. وقد توقع أليكسي كودرين وزير المالية السابق بالفعل أن تصل قيمة خروج رؤوس الأموال الروسية إلى 160 مليار دولار أمريكي نهاية عام 2014[102]. في المقابل، يعتبر رئيس تحرير مجلة "روسيا في السياسة العالمية" "فيودور لوكيانوف" أن قيام روسيا بضم القرم أنهى الحقبة، عندما كانت الهيمنة الأمريكية أمراً مسلّماً به، وأن هذا الحدث لا يقل أهمية عن سقوط جدار برلين عام 1989. ويقول لوكيانوف: "إنّ "روسيا تصرّفت مثلما فعلت الولايات المتحدة وحدها قبل ذلك، وواصلت هذا النهج بتدخلها العسكري في سورية، أخيراً". ويضيف أنّ "الفرق بين أوكرانيا وسورية، أن الأولى دولة مجاورة، بينما ليست هناك مصالح مباشرة لموسكو في سورية"[103].

ختاماً، الأزمة الأوكرانية ليست أزمة سياسة، بقدر ما هي جغرافية واقتصادية ونفوذ، وانطلاقًا من جميع المعطيات السابقة، لا يُستبعد نشوب حرب باردة ما أو شبه ساخنة بين روسيا والغرب، وإن لم يكن ذلك، فاتفاقيات بين الطرفين على تبادل مواقع عالمية ترضي الطرفين. فروسيا لن تسمح بسحب أراضي أوكرانيا من معسكرها، فهي حديقتها الخلفية. وروسيا كانت- ولا تزال- تنظر إلى أوكرانيا كدولة يجب أن تكون تابعة لها، ستعمل على ذلك، فكما ساهمت بإخفاق الثورة البرتقالية، وضم القرم والاستحواذ عليه، ستعمل على استخدام جميع أوراق ضغطها السياسية والاقتصادية على حكومة العاصمة كييف، كرفع أسعار الغاز الذي يحرك عجلة الاقتصاد أو وقف إمداداته، وعرقلة مرور البضائع الأوكرانية عبر الحدود الروسية، وعدم الاعتراف بالحكومة الأوكرانية وعزلها سياسياً، حتى لا تحقق الحكومة الأوكرانية أية نجاحات قد تحرك الشارع ضد السلطات في روسيا وغيرها من الدول التابعة والموالية[104].

أما الغرب، فمعني بنجاح أوكرانيا، وتحقيق نصراً على روسيا في ساحة بعيدة عن حدود الطرفين، وشرارة قد تشعل الاحتجاجات ضد روسيا لتحد من نفوذها العالمي. وسيستخدم كلا الجانبين أوراق الضغط التي لا تستثني المواجهة العسكرية، ولكن من بين الحلول أيضاً اتفاقيات لتقاسم مواقع النفوذ في أوكرانيا وحول العالم، وتبادل بعض الملفات أو تقديم تنازلات فيها، والحديث هنا يدور بشكل رئيس عن المواقع في القرم وسوريا، وعن ملفات إيران وكوريا الشمالية.

الخلاصة:

منذ قيام انهيار الاتحاد السوفياتي حاولت الولايات المتحدة والدول الاوربية استثمار الواقع الجديد في هذه المناطق لاسيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لروسيا كجورجيا وأوكرانيا لإنهاء الوجود البحري الروسي المرتبط بهاتين

المنطقتين، وكذلك في البحر المتوسط من خلال انهاء وجود الاسطول الروسي في بحر قزوين، والقرم، والبحر الأسود المتصل بالبحر المتوسط عن طريق مضائق البسفور والدردنيل. في وقت ظل الوضع القانوني لوجود أو بقاء الأسطول الروسي يعتمد على النهج السياسي الذي تمارسه الحكومات في تلك الدولتين. وظلت روسيا حريصة على استثمار الأفضلية في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، ابقاؤه قائماً لصالحها. وهذه الافضليات برزت بشكل واضح في تعاطي روسيا مع أزمتي جورجيا-أوسيتيا الجنوبية 2008، والقرم-أوكرانيا 2014، حيث لعب الاسطول البحري الروسي دوراً هاماً هاتين الأزمتين، وما نتج عنها من تطورات تتعلق بالاتفاقيات التي كانت مبرمة بين روسيا وحكومات هاتين الدولتين والتي عمقت مخاوف بالغة عند روسيا نتيجة لصعود القوى اليمينية القومية المتطرفة إلى السلطة في كلتا المنطقتين، ومنها على سبيل المثال: تزايدت احتمالات فسخ اتفاقية الأسطول الروسي في القرم الأمر الذي بات يشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي الروسي ومصالحها في مناطق بحر قزوين البحر الاسود والبحر المتوسط .

كل ما ذكر كان دافعاً قوياً جعل روسيا تدعم الطموحات القديمة لسلطة الحكم الذاتي الروسي المحدود في القوقاز والقرم إلى نيل الاستقلال وإجراء استفتاء عام بهذا الشأن في القوقاز والقرم للمناطق ذات الأكثرية من أصول روسية، وهو ما سمح لروسيا بإزالة الخطر المحدق بوجودها العسكري في هذه المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة بالنسبة لصانع القرار في روسيا، كما ساهم هذا السلوك أيضاً في رفع هيبتها الدولية كدولة تتبع أهدافها وتدرك مصالحها وتمارس القوة من أجل حمايتها.

المراجع

[1] رومان مانيكين، (27 أب/أغسطس 2008): سياسة روسيا في البلقان والقوقاز والبحر الأسود، صحيفة الحياة اللندنية، العدد16581 ، ص17.
[2] منذر بدر حلوم، (17 كانون الأول/ديسمبر 2014): السبيل الجنوبي: صمام الغاز بين روسيا وتركيا والتحولات السياسية، صحيفة العربي الجديد، العدد 107، ص5.
[3] مانيكين، سياسة روسيا في البلقان والقوقاز والبحر الأسود، مرجع سابق، ص17.
[4] سلسلة أحداث جارية (1)، (تشرين الأول 2008): بلقنة القوقاز، دمشق، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، الأمانة العامة، ص14.
[5] مصباح الله عبد الباقي، (24أيلول/سبتمبر 2013): القسم الأول: آسيا الوسطى والقوقاز ..الأهمية الاستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، الدوحة، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ص3. أنظر أيضاً: زليخة معلم، (2015): دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفييتي 1985-1991، جامعة محمد خيضر "بسكرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 10.
[6] أحمد علو، (حزيران/يونيو 2010): بحر قزوين كعكة الذهب الأسود والألماس الأسود، بيروت، مجلة الجيش اللبناني، العدد 300، ص63.
[7] فاتن إبراهيم، وآخرون، (آذار/مارس 2015): بحر قزوين، الموقع والأهمية الحيوية والاقتصادية، جمعية الباحثون السوريون، ص2.
[8] لبنى محمدي كرار فرج، (2015): الاهمية الاستراتيجية للقوقاز من المنظور الروسي، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 12، العدد4، ص 219.
[9] بلقنة القوقاز، مرجع سابق، ص16-17.
[10] لبنى محمدي كرار فرج، الاهمية الاستراتيجية للقوقاز من المنظور الروسي، مرجع سابق، ص 213-214.
[11] المرجع السابق، ص215.
[12] نفس المرجع السابق، ص214
[13] واثق محمد براك، (2010): التنافس الأمريكي- الروسي في القوقاز: الحرب الروسية- الجورجية إنموذجاً، جامعة الموصل، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد9، العدد2، ص311.
[14] معلم، دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفييتي 1985-1991، مرجع سابق، ص 10.
[15] مصطفى دسوقي كسبة، (2013): ثروات آسيا الوسطى-قزوين من البترول والغاز، حولية أمتى حول العالم، العدد الخامس، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص954.
[16] جواد صندل، (2009): روسيا وجورجيا, النفط والجيوستراتيجيه: منظور جغرافي سياسي، جامعة ديالى، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد 41، ص46.
[17] المرجع السابق، ص47.
[18] علو، بحر قزوين كعكة الذهب الأسود والالماس الأسود، مرجع سابق، ص63-64.
[19] المرجع السابق، ص64-65.
[20] المرجع السابق، 65.
[21] علي كشت، (2009):الصراع الداخلي في منطقة شمال القفقاس الشركسية1991-2007، الجامعة الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص10، بتصرف.
[22] حارث عبد الله، مثنى مرعي، (آذار/مارس 2014): أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية- الايرانية- جامعة تكريت، مجلة آداب الفراهيدي، العدد19، ص279.
[23] هاني خضر، سليمان محمد، (2016):التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى "دراسة في المقاصد والنتائج"، جامعة الكوفة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 18، ص27.
[24] عبد الله، ومرعي، أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية- الايرانية، مرجع سابق، ص279.
[25] أحمد ملّي، (تموز/يوليو 2014): التنافس الدولي على حوض بحر قزوين، بيروت، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 89، ص57-58.

[26] يوسف مرتضى، (6 آذار/مارس 2014): لماذا تهتم روسيا بشبه جزيرة القرم؟، صحيفة النهار اللبنانية، العدد 25328، ص7.
[27] عماد علو، (29 آذار/فبراير 2014): الأبعاد الاستراتيجية لإعادة روسيا ضم شبه جزيرة القرم، لندن، صحيفة الزمان الدولية، العدد4771، ص15.
[28] ريم حاطوم، (7 آذار/مارس 2014): القرم: مائدة الدنيا وشاغلة العالم روسية أم اوكرانية، صحيفة الديار اللبنانية، العدد8979، ص9.
[29] نظير أمين، (2014): التداعيات الاقليمية والدولية لازمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي– الامريكي على مناطق النفوذ، جامعة كركوك، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 10، ص330.
[30] المرجع السابق، ص331.
[31] علو، الأبعاد الاستراتيجية لإعادة روسيا ضم شبه جزيرة القرم، مرجع سابق، ص15.
[32] يوسف مرتضى، لماذا تهتم روسيا بشبه جزيرة القرم؟، مرجع سابق، ص7.
[33] أمين، التداعيات الاقليمية والدولية لازمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي– الامريكي على مناطق النفوذ، مرجع سابق، ص 333.
[34] أهمية الوجود العسكري الروسي في القرم لموسكو، (28 شباط/فبراير 2014): صحيفة القدس العربي، العدد7678، ص2.
[35] هشام يحيى، (10آذار/مارس2014): هل تعود الحروب العالمية من بوابة شبه جزيرة القرم الأوكرانية؟، صحيفة الانباء اللبنانية. أنظر: http://anbaaonline.com/?p=206247
[36] أمين، التداعيات الاقليمية والدولية لازمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي– الامريكي على مناطق النفوذ، مرجع سابق، ص 333.
[37] علو، الأبعاد الاستراتيجية لإعادة روسيا ضم شبه جزيرة القرم، مرجع سابق، ص15.
[38] أمين، التداعيات الاقليمية والدولية لازمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي– الامريكي على مناطق النفوذ، مرجع سابق، ص 334.
[39] أهمية الوجود العسكري الروسي في القرم لموسكو، مرجع سابق، ص2.
[40] حسن حردان، (14 آذار/مارس 2014): الأزمة الأوكرانية: بين أوراق القوة الروسية والعجز الغربي، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2246، ص18.
[41] محمدي، وفرح، الاهمية الاستراتيجية لجمهورية جورجيا وفق المنظور الروسي، مرجع سابق، ص195.
[42] المرجع السابق، ص196.
[43] صندل، روسيا وجورجيا, النفط والجيوستراتيجيه: منظور جغرافي سياسي، مرجع سابق، ص25.
[44] المرجع السابق، ص26.
[45] لبنى محمدي، كرار فرج، (2015): الاهمية الاستراتيجية لجمهورية جورجيا وفق المنظور الروسي، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 13، العدد 4، ص195.
[46] بلقنة القوقاز، مرجع سابق، ص45.
[47] صندل، مرجع سابق، ص46.
[48] محمدي، وفرح، الاهمية الاستراتيجية لجمهورية جورجيا وفق المنظور الروسي، مرجع سابق، ص200.
[49] المرجع السابق، ص202.
[50] عبدالله، ومرعي، أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية- الايرانية، مرجع سابق، ص277.
[51] ملي، التنافس الدولي على حوض قزوين، مرجع سابق، ص58.
[52] محمدي، وفرح، الاهمية الاستراتيجية لجمهورية جورجيا وفق المنظور الروسي، مرجع سابق، ص203.
[53] عاطف عبد الحميد، (2004): التنافس الروسي الأميركي في جورجيا.. إعادة رسم الخريطة، الجزيرة نت. أنظر: http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad
[54] عبد الناصر سرور، (2009): الصراع الاستراتيجي الروسي الأمريكي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة: 1991-2007، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 11، العدد1B، ص70.
[55] المرجع السابق، 73.
[56] عماد قدورة، (تموز/يوليو 2014): محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة للصراع الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، العدد9، مجلة سياسات عربية، ص49.
[57] حسن الحسيني، (28 شباط/فبراير 2014): الأهمية الاستراتيجية والتاريخية لشبه جزيرة القرم لروسيا، إذاعة صوت مونت كارلو. انظر: http://www.mc-doualiya.com.
[58] جورج فيشان، (26 أذار/مارس 2014): أوكرانيا والقرم، في السياسية الروسية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص2.
[59] زبغنيو بريجنسكي، (1999): رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً، القاهرة، مركز المدراسات العسكرية، الطبعة الثانية، ص46-47.
[60] حمزة جمول، (28 شباط/فبراير 2014): أوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية، جريدة الاخبار اللبنانية، العدد2233، ص24.

[61] حبشي رشدي، (16 كانون الثاني/يناير 2015): أوكرانيا تحبس أنفاس العالم، صحيفة الوطن القطرية، العدد7075.

[62] ريتشارد غالبن، (14 آذار/مارس 2014): ما الدوافع وراء التدخل الروسي في أوكرانيا؟، بي بي سي نيوز- موسكو. أنظر: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/03/140314.

[63] حبشي رشدي، أوكرانيا تحبس أنفاس العالم، مرجع سابق.

[64] جمول، أوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية، مرجع سابق، ص25.

[65] إبراهيم أبو جابر، (26 شباط/فبراير 2014):الثورة الاوكرانيّة ولعبة الإرادات بين الدول العظمى، فلسطين مدينة أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، ص5.

[66] بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مرجع سابق، ص46.

[67] جمول، أوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية، مرجع سابق، ص25.

[68] سرور، مرجع سابق، ص68.

[69] Olga Oliker, Christopher S. Chivvis, Olesya Tkacheva, (2015): Russian Foreign Policy in Historical and Current Context, RAND Corporation, p5.

[70] قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة للصراع الشرقية للغرب، مرجع سابق، ص49.

[71] محمد الأمين الوغليسي، (2015): الأزمة الأوكرانية جذورها .. خلفياتها ومستقبلها.. بين يدي الأزمة.. الإسلام والعلاقات الدولية، الرياض، مجلة البيان، مركز البيان للبحوث والدراسات "تقارير أجنبية". أنظر:

http://www.albayan.co.uk/RSC/Article2.aspx?id=3403

[72] فتحي سبيتان، (2011): قضايا عالمية معاصرة (الأزمة بين روسيا وجورجيا)، عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع، ص235.

[73] المرجع السابق، ص 236.

[74] George Friedman, (March 18, 2014) :Russia Examines Its Options for Responding to Ukraine.

https://www.stratfor.com/weekly/russia-examines-its-options-responding-ukraine?utm_campaign=20140318&utm

[75] سعد محيو، (14 أب/أغسطس 2008): روسيا- جورجيا: أبعاد نفطية وأخرى جيو – إستراتيجية. أنظر:

http://www.swissinfo.ch/ara

[76] مدار النهار، (22 أب/أغسطس 2008): "أوراسيا"دبة بوتين الشرسة تحرس جسور القوقاز، صحيفة مدار النهار، العدد 0352، ص11.

[77] بلقنة القوقاز، مرجع سابق، ص28.

[78] محيو، روسيا- جورجيا: أبعاد نفطية وأخرى جيو-استراتيجية، مرجع سابق.

[79] سبيتان، قضايا عالمية معاصرة (الأزمة بين روسيا وجورجيا)، مرجع السابق، ص242.

[80] محمد سعيد، (18 أب/أغسطس 2008): روسيا تهز عصا القوة لمحاصرة الاستراتيجية الأمريكية التي تستهدفها، جريدة الدستور الاردنية، العدد 14760، ص46.

[81] بلقنة القوقاز، مرجع سابق، ص104.

[82] سعيد، روسيا تهز عصا القوة لمحاصرة الاستراتيجية الأمريكية التي تستهدفها، مرجع سابق، ص46.

[83] باكو عاصمة أذربيجان وتبليسي عاصمة جورجيا وجيهان الميناء التركي.

[84] بلقنة القوقاز، مرجع سابق، ص105.

[85] قيس العبيدي، (11 أيلول/سبتمبر 2008): الصراع الروسي الجورجي في أوسيتيا الجنوبية نظرة جيبولوتيكية، الحوار المتمدن، العدد 2460.

[86] عاطف عبد الحميد، (2009): استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ... أزمة الفترة الانتقالية، الدوحة، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 12الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، ص65.

[87] عاطف عبد الحميد، (10 أذار/مارس 2004): التنافس الروسي الأميركي في جورجيا.. إعادة رسم الخريطة ، الجزيرة نت. أنظر: http://www.aljazeera.net

[88] العبيدي، الصراع الروسي الجورجي في أوسيتيا الجنوبية نظرة جيبولوتيكية، مرجع سابق.

[89] عاطف عبد الحميد، التنافس الروسي الأميركي في جورجيا.. إعادة رسم الخريطة، مرجع سابق.

[90] العبيدي، الصراع الروسي الجورجي في أوسيتيا الجنوبية نظرة جيبولوتيكية، مرجع سابق.

[91] طلال عتريسي، (2017): الأسس الحاكمة للتفاهمات والتجاذبات بين روسيا وأمريكا وإيران وتركيا، مجلة شئون عربية، العدد 168، ص14.

[92] سعد السعيدي، (حزيران/يونيو 2013): تداعيات الازمة الروسية-الجورجية على العلاقات الروسية الامريكية، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، ص100.

[93] محمد سيد رصاص، (30 كانون الثاني/يناير 2015): محاولات تحجيم روسيا، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2506، ص10.

[94] أولجيك كازانوف، (2015): الأبعاد التاريخية والاستراتيجية للأزمة الروسية– الأوكرانية، مجلة اتجاهات الحدث، مركز المستقبل للدراسات والبحوث المتقدمة، العدد7.

[95] المرجع السابق.

[96] صحيفة العرب الدولية، (5 كانون الثاني/يناير 2017): روسيا وطالبان: تقارب لضرب الناتو والوجود الأميركي في أفغانستان، العدد10503، ص5.

[97] عاطف معتمد، (9 شباط/فبراير 2010):أوكرانيا.. لماذا تفشل الثورة البرتقالية؟، الجزيرة نت. انظر:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/2/9.

[98] عبد الرحمن فضل، (17 آب/أغسطس 2014): أزمة القرم.. بين الشرعية القانونية وصراع النفوذ، فكر اونلاين. انظر:
http://www.fekr-online.com.

[99] أزمة الغاز بن روسيا وأوكرانيا، موقع قناة روسيا اليوم الاخباري. أنظر:
https://arabic.rt.com/news/770041

[100] فيشان، أوكرانيا والقرم في السياسية الروسية، مرجع سابق، ص4.

[101] فرانك أومباخهو، (27 أيار/مايو 2014):الأبعاد المترتبة على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مجال الطاقة، مجلة الناتو. انظر:
http://www.nato.int/docu/review/2014/NATO-Energy-security-running-on-empty/Ukraine-energy-independence-gas-dependence-on-Russia/AR/index.htm

[102] المرجع السابق.

[103] رامي القليوبي، (18 أذار/مارس 2016): القرم بعد عامي من الضم، صحيفة العربي الجديد، العدد 564، ص8.

[104] محمد جولاق، (20 أذار/مارس 2014): أوكرانيا وانفصال القرم: الواقع والمآل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص7-8.